

المسألة الكردية في ظل الربيع العربي

(أكراد سوريا دراسة حالة 2011-2016)

The Kurdish question during the Arab spring:
The Kurds of Syrian as a Case Study (2011- 2016)

اعداد الطالب

امبارك رحيل ضو سعيد

اشراف الدكتور

احمد عارف الكفارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب العلوم

جامعة الشرق الأوسط

نيسان، 2017

التفويض

أنا الطالب:امبارك رحيل ضو سعيد أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد المكتبات والهيئات
والمؤسسات والأشخاص بنسخ من رسالتي عند طلبها.

الاسم: امبارك رحيا ضو سعيد



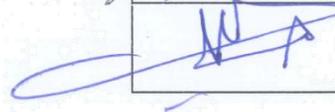
التوقيع:

التاريخ: 2017/ 4 / 20

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب امبارك رحيل ضو سعيد وعنوانها المسألة الكردية في ظل

الربيع العربي أكراد سوريا دراسة حالة 2011-2016 وقد أجازت بتاريخ 15 / 4 / 2017

	التوقيع:	رئيسا ومشرفا	الدكتور: احمد عارف الكفارنة
	التوقيع:	مناقشا داخليا	الدكتور: محمد بني عيسى
	التوقيع:	مناقشا خارجيا	الدكتور: هاني اخوارشيدة

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وخير الخلق أجمعين.

في ختام هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذي القدير ومشرفي
الفاضل الدكتور احمد عارف الكفارنة لتفضله وتكرمه بالموافقة بالأشراف على رسالتي هذه وما بذله
معي من وقته وجهده في سبيل إخراجها بهذا المستوى.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة المحترمين.

الدكتور: محمد بني عيسى

الدكتور: هاني خوارشيدا

وكذلك أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية الذين نهلت من نبع علمهم ما شاء الله وكانوا
خير معين لي في مسيرتي العلمية طيلة الثلاث سنوات الماضية.

كما اتقدم بالشكر والعرفان للدكتور علي مفتاح البجباح على مراجعته اللغوية لرسالتي هذه

جزاكم الله عني جميعا كل خير.

الاهداء

إلى اسرتي الصغيرة التي تحملت معي حياة الغربة وتحملوا انشغالي عنهم بسبب كتابة هذه الرسالة.

لهم جميعا كل المحبة

الباحث

إمبارك رحيل ضو سعيد

قائمة المحتويات		
رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	العنوان	1
ب	التفويض	2
ج	قرار لجنة المناقشة	3
د	شكر وتقدير	4
هـ	الاهداء	5
ح	ملخص باللغة العربية	6
ط	ملخص باللغة الإنجليزية	7
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	8
2	المقدمة	10
4	مصطلحات الدراسة	11
6	مشكلة الدراسة وأسئلتها	12
6	مشكلة الدراسة	13
6	أسئلة الدراسة	14
7	فرضية الدراسة	15
7	أهداف الدراسة	16
7	أهمية الدراسة	17
7	حدود الدراسة	18
8	محددات الدراسة	19
9	الادب النظري والدراسات السابقة	20
13	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:	21
13	منهجية الدراسة	22
14	الفصل الثاني: الكرد في منطقة الشرق الاوسط	23
16	المبحث الاول	25
16	الاكرد في تركيا - إيران - العراق وبقية دول العالم	26
27	المبحث الثاني	27
27	اهم الاحزاب والحركات الكردية: نشأتها ودورها	28
30	الفصل الثالث: القضية الكردية في القانون الدولي والسياسة الدولية	29

32	المبحث الأول	31
32	أسس قيام الدولة	32
37	المبحث الثاني	33
37	الموقف الدولي من القضية الكردية	34
42	المبحث الثالث	35
42	مواقف الدول الفاعلة دوليا من القضية الكردية	36
50	الفصل الرابع: موقف الاكراد من الربيع العربي وأفاق الحل للمسألة الكردية في سوريا	37
51	المبحث الأول	39
51	موقف اكراد سوريا من الربيع العربي	40
63	المبحث الثاني	41
63	موقف الاكراد عموما والقوى الدولية الفاعلة من الربيع العربي والمسألة	42
70	المبحث الثالث	43
70	افاق الحل للمسألة الكردية في سوريا	44
80	الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات	45
81	أولا: الخاتمة	46
82	ثانيا: النتائج	47
85	ثالثا: التوصيات	48
86	قائمة المراجع والمصادر	50

المسألة الكردية في ظل الربيع العربي

اكراد سوريا دراسة حالة 2011-2016

اعداد الطالب: امبارك رحيل ضو

اشراف الدكتور: احمد الكفارنة

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعريف والبحث في القضية الكردية في عمومها ودراسة الحالة الكردية السورية بعد أحداث الربيع العربي بوجه الخصوص وتمثلت مشكلة الدراسة في محاولة بحث وتحليل أحداث الربيع العربي وتأثيرها على الحالة الكردية في سوريا وكيفية تعامل الأكراد معها ومدى استفادتهم منها حيث أشارت فرضية الدراسة إلى إسهام أحداث الربيع العربي في تعزيز توجهات الأكراد الانفصالية ووسعت مطالبهم بحقوق القومية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية وللإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق اهدافها.

وباستخدام المنهج التاريخي ومنهج صنع القرار توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات تتعلق بالحالة الكردية وأهمها أن الأكراد في سوريا تعاملوا مع الربيع العربي من منظور مصلحة أكراد سوريا أولاً وأنهم أكثر المستفيدين من أحداث الربيع العربي حتى الآن وأن الأحداث ساهمت في تعزيز التوجهات الانفصالية لديهم وتوسيع مطالبهم الثقافية والقومية.

وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها ضرورة انتهاج أصحاب القرار في سوريا لسياسية الاحتواء (الاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد) ما دامت الأمور ما زالت تحت السيطرة لأن المواطن الكردي السوري لا يفكر في الانفصال كما يفكر قاداتهم.

كلمات مفتاحية: المسألة الكردية، الربيع العربي، اكراد سوريا

**The Kurdish question during the Arab spring:
The Kurds of Syrian as a Case Study (2011- 2016)**

**Prepared by : Embarak Saed
supervisor: ahmad ktharneh**

Abstract

The study aimed at introducing and research in the Kurdish question in totality and the study of the Syrian Kurdish case In particular after the Arab Spring events, the study problem consisted in attempt research and analyze the events of the Arab Spring and its impact on the Kurdish situation in Syria and how Kurds deal and extent they benefit from it, The study hypothesis pointed to the contribution of the Arab Spring events in promoting Orientations of Kurdish separatism and expanded their demands for national rights, to validate this hypothesis and to answer study questions and achieve their goals.

After studying the course of events in Syria after the 2011 general and study the Kurdish case where, especially using the historical method and the decision-making methodology, The study concluded to a number of conclusions regarding the Kurdish case, Most important being that Kurds in Syria dealt with the events of the Arab Spring in the perspective of Kurds interests in Syria First and foremost, The study also concluded that the Kurds are the biggest beneficiaries of the Arab Spring events until now and the events actually contributed in strengthening the separatist directives To the Kurds and the expansion there cultural and national demands.

The study came out with recommendations the most important of it is necessity pursue Syria decision-makers for Policy of containment, (Recognition of the Kurds cultural rights) as long as things are still under control because the Syrian Kurdish citizen of not think to secede as their leaders think.

Key words : Syria Kurds , Arabic spring , Kurds case

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

أن المسألة الكردية كانت ولا تزال واحدة من المسائل الساخنة في الشرق الأوسط المؤجل حلها منذ عقود، والتي خلقت أوضاعاً متوترة للعديد من دول المنطقة ناجمة عن مطالبة الأكراد بحق تقرير مصيرهم والانفصال وإقامة دولة مستقلة.

والأكراد هم: شعب هندو-أري يعيشون في مناطق غرب آسيا في ما يسمى جبال كردستان، يتوزعون في تركيا وإيران والعراق وسوريا ولبنان وأسيا الوسطى، حيث مثل الحزام الكردي الممتد من غرب إيران مروراً بشمال العراق وجنوب شرق تركيا إلى شمال شرق سوريا ساحة للصراعات الإقليمية، ومكاناً لتصفية الحسابات الدولية مما زاد من تعقيد المسألة وعطل إمكانه حلها.

وقد برزت جذور المسألة الكردية بقوة في القرن التاسع عشر خلال فترة الضعف والانحيار التي عاشتها الإمبراطورية العثمانية، والتي أدت إلى تغيرات جذرية في الخريطة السياسية للمنطقة أعادت القوى الكبرى آنذاك رسم الحدود والهويات فيها بطريقة مهدت لظروف جيوسياسية جديدة فتحت المنطقة على مصراعيها للتجاذبات الدولية وصراعات الدول الكبرى. فقد تميز الأكراد في هذه المنطقة بقدر كبير من النشاط والفاعلية السياسية والعسكرية من أجل تأكيد هويتهم الوطنية وتحقيق حقوقهم القومية، الأمر الذي شكل تهديداً رئيسياً للأمن الوطني للعديد من دول المنطقة وذلك من منظور الدول التي يتواجدون بها (الحمدي، 2000: 61).

لقد اتبعت دول المنطقة سياسات متعددة تجاه الأكراد تنوعت بين التحالف معهم في أوقات الأزمات وحروب الاستقلال والاعتداءات الخارجية، واحتواء مساعيهم للاستقلال والحكم الذاتي

ورفضها في غالب الأحيان اعتماداً على الرؤية الأمنية والعسكرية كوسيلة للتعامل مع المطالب والطموحات الكردية(الحمد، 2000: 63).

لقد شكلت معاهدة سيفر سنة 1920 الموقعة بين الدول الكبرى وتركيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية محطة مهمة في تاريخ تطورات المسألة الكردية، حيث اعتقد الأكراد أن قضيتهم اكتسبت بعض المشروعية من خلال ما جاء في بعض بنود هذه الاتفاقية التي أكدت على مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون سنة 1918، التي نصت على ضمان سيادة الأراضي التركية وإعطاء الشعوب الأخرى ومن بينها الأكراد حق تقرير المصير(الحمد، 2000: 65).

ولم يفلح الكرد في تحقيق حلم الدولة أو الحكم الذاتي باستثناء مرة واحدة ولفترة قصيرة لم تتعد السنة وهي تأسيس جمهورية مهاباد في كردستان إيران برئاسة قاضي محمد بين عامي 1946-1947 وواصل الكرد كفاحهم عن طريق الأحزاب والعمل المسلح الذي كان يقوده أكراد تركيا والعراق حتى حرب الخليج الثانية حيث أصاب الحكومة العراقية الضعف بسبب الهزيمة في الحرب والحظر الجوي المفروض على مناطق شمال العراق حيث تمكن أكراد العراق من انتزاع حكم ذاتي موسع واستمر هذا الحال من النضال حتى تفجر ثورات الربيع العربي.

لقد أثرت الأحداث الجارية في المنطقة والتي يطلق عليها ثورات الربيع العربي على المسألة الكردية، وألقت بظلالها عليها وخاصة بعد قيام تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (داعش) بحصار الأقلية الكردية في سوريا وارتكاب المذابح ضد سكان مدينة عين العرب وإعادة تحريكها، على اعتبار أن المسألة الكردية هي واحدة من المحركات الرئيسة للقضايا السياسية والأمنية والعسكرية لدول تركيا وإيران والعراق وسوريا.

لقد أعادت أحداث الربيع العربي خاصة في نسختها السورية صياغة تطورات المنطقة حيث ظهر العنصر الكردي فاعلاً في هذه الأحداث، وتعلوها مطالبة أكراد سوريا الذين يبلغ عددهم حوالي

2مليون نسمة بالحقوق القومية للشعب الكردي وعدم النص على عروبة الدولة السورية، الأمر الذي يجعل من القضية الكردية السورية قضية صراع إقليمي يتوجب على دول وشعوب المنطقة التعامل معه وإيجاد حل مقنع لها (سيد، 2014: 47).

ومنذ بدء الازمة السورية برز العنصر الكردي فيها عنصراً قوياً مؤثراً في سير الأحداث خاصة وأنه يشكل عنصراً مختلفاً عن القومية العربية، فقد شكل الاكراد مجموعات عسكرية مسلحة أطلق عليها اسم وحدات حماية الشعب الكردي مكلفة بحماية المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية.

مصطلحات الدراسة:

الکرد: في اللغة العربية تعني العنق

اصطلاحاً:

هو اسم لشعب ينتمي الى الجنس الاري يسكن في معظمه المناطق الجبلية الممتدة بين شمال غرب إيران وشمال غرب سوريا وجنوب إيران وشمال العراق

کردستان: تعني دولة الاكراد

الصراع المسلح:

هو تعارض الارادات والمصالح يتم التعبير عنه باستعمال السلاح بهدف اضعاف قدرات الطرف الاخر ومنعه من تحقيق اهدافه وفرض الحلول عليه

الحكم الذاتي:

اصطلاحاً:

هو نظام سياسي واقتصادي واداري يحصل فيه اقليم أو أكثر في دولة ما على صلاحيات واسعه

لتدبير شئونها

إجرائياً:

هو المؤسسة المنوط بها العمل لتطبيق الحكم الذاتي مثل اقليم كردستان العراق

الربيع العربي:

سميت ثورات المنطقة العربية التي تفجرت بين نهاية سنة 2010 و 2011 بثورات الربيع العربي

نسبة الى فصل الربيع الذي تظهر فيه الاوراق الخضراء وتزهر فيه النباتات وبداية ظهور التمار

فهو يشبر الى النماء والخير

اجرائياً:

ثورات ليبيا وسوريا ومصر وتونس واليمن والتي أطلق عليها ثورات الربيع العربي

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة بحث وتحليل تأثيرات ثورات الربيع الذي عاشته المنطقة، وتأثير هذه الاحداث على قضايا الاكراد وخاصة أوضاع الأكراد في سوريا الذين أصبحوا بطريقة مباشرة جزءاً من الصراع الداخلي الذي يدور فيها في الوقت الراهن، وبيان مدى تأثيرهم وتأثرهم بهذا الصراع، وكيفية العمل على حصولهم على حقوقهم.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الاجابة عن الاسئلة التالية:

1- ما الخلفية التاريخية للقومية الكردية؟

2- ما طبيعة الأهداف والمطالب التي يسعى الاكراد عموما واکراد سوريا خصوصا لتحقيقها

ومدى قانونية هذه الأهداف؟

3- موقف الاكراد من الربيع العربي وفاق الحل للمسألة الكردية في سوريا؟

فرضية الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها ان أحداث الربيع العربي في سوريا تسهم في تعزيز التوجهات الانفصالية عند اكراد سوريا وتوسع مطالبتهم بحقوقهم القومية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- 1- الوقوف على الخلفية التاريخية للقومية الكردية وتحليلها.
- 2- التعرف على طبيعة المطالب والأهداف التي يسعى أكراد سوريا إلى تحقيقها ومدى قانونيتها.
- 3- تبيان موقف الاكراد من تداعيات أحداث الربيع العربي وفاق الحل للمسألة الكردية في سوريا.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تناولها لواحدة من القضايا الملحة في المنطقة العربية والمتعلقة بالقضية الكردية بصفة عامة وأكراد سوريا وقضيتهم المنسية بصفة خاصة، والتي لا يتم التطرق لها في المحافل الدولية أو تسليط الضوء عليها في الوسائل الإعلامية إلا نادراً، واستطاعت ثورات الربيع العربي إظهارها ووضعها على سلم أولويات أطراف الصراع السوري والمهتمين به من الاطراف الاقليمية والدولية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتد من بداية سنة 2011 إلى نهاية سنة 2016، واضطر الباحث للرجوع للتاريخ لاستكمال الفكرة .

الحدود المكانية:

تغطي هذه الدراسة الأراضي التي يتواجد بها الاكراد تاريخياً مناطق شمال سوريا على وجه الخصوص.

محددات الدراسة:

ترتبط الدراسة أساساً بقضايا الكرد في سوريا ومدى تأثيرهم بثورات الربيع العربي وتعيق هذه الدراسة بعض المعوقات بسبب عدم كفاية الدراسات حول هذا الموضوع وانعدام الحياد عند بعض الكتاب بسبب الانتماء العرقي او السياسي وكذلك استقالة الدكتور المشرف السابق وتأخر استلام الدكتور المشرف الحالي.

الادب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الادب النظري

لم تشكل كردستان بلداً مستقلاً ذا حدود سياسية بالرغم من أن شعباً متجانس الاعراق يسكنها وبالرغم من موقعها المهم والتميز استراتيجياً بحيث إنه منذ العصور القديمة والوسطى كانت كردستان نقطة التقاء الطرق التجارية المهمة بين الشرق الاقصى واوروبا او ما كان يسمى طريق الحرير والتوابل يمر عبر اراضي كردستان، ومن هذا المنطلق منحت كردستان الثراء الاستثنائي نظراً الأهمية موقعها الاستراتيجي (بابان، 2010: 15).

- تعتبر أراضي الكرد ذات طبيعة جبلية رائعة ومتميزة في جميع فصول السنة حيث تنحصر بين خطي عرض (33-41) ودرجتي طول (36-48) وتقدر مساحتها الكلية (409650) كم مربع يقع منها (194400) كم مربع في تركيا و (124950) كم مربع في ايران (72000) كم مربع في العراق و (18500) كم في سوريا و يبلغ طول كردستان اذا قيست من الشمال إلى الجنوب بأكثر من الف كيلو متر اما معدل العرض فهو 200 كم مربع في الجزء الجنوبي ومن ثم يبدأ في التزايد كلما اتجهنا شمالاً حتى يبلغ 750 كيلو متراً (بابان، 2010: 17).

- ومن الصعب تحديد عدد السكان للأكراد في مناطق تواجدهم وذلك لأن أغلب الدول تحاول طمس الهويات القومية المتعددة لشعوبها وترسيخ الدولة الوطنية واعتبار سكانها ينحدرون من قومية واحدة ولكن تشير التقديرات الى أن عدد الأكراد في الدول الاربعة موضوع الدراسة يتراوح بين 25 الى 30 مليون نسمة (بابان، 2010: 43).

حيث يتركز حوالي نصفهم في القسم التركي من كردستان ويبلغ عددهم حوالي 12 مليون نسمة أما العراق فيصل عددهم الى 4 مليون نسمة وفي إيران يقدر عددهم بحوالي مليون ونصف نسمة (القبيلة الضائعة، 2009: 123).

والمجتمع الكردي هو مجتمع عشائري في معظمه ويرأس العشيرة البيك وبيت البيك في كافة القضايا التي تخص العشيرة وأفرادها وتجدر الإشارة الى أن أراضي كردستان كانت في الاصل قبل التقسيم كلها قطعه واحده ولذلك نرى أن القبائل و العشائر الكردية التي تعيش بين طرفي المناطق الحدودية يوجد لها امتداد من دولة الى أخرى حيث تجد جزءا من العشيرة يعيشون في تركيا و الجزء الاخر في العراق أو إيران مثل عشيرة مروري وموسكي وايران وهركي وغيرها.

ومن أهم عشائر الاكراد في تركيا: ميران والتو وجسانلي وهيران وبروز وسيناتخازي وفي عشائر مكري وزرزا ولباس وزنكنه وشاه بازي وفي العراق عشيرة ميران بكي وشوان وزراي وبرلان وميرا دول وخوشناروسورجيوالعماديه.

وفي سوريا القبائل الكردية موجودة منذ القدم وفي مناطقها ففي الشمال السوري توجد قبائل ميران و السينات و الدقوريه.

وفي دمشق توجد الايوبيه و البرازيه و الشبخانية ونشير هنا الى أننا لا نستطيع في هذا الباب ذكر كل العشائر و القبائل الكردية وإنما ذكرنا بعضها للاستدلال فقط.

سكان كردستان يمتنون الزراعة و الرعي وذلك بسبب الطبيعة الجبلية لأراضيهم ومستوى التعليم التدني في مناطقهم وقليل منهم يعمل في الصناعة.(بابان، 2010: 20).

اللغة تعتبر إحدى المقومات الأساسية التي تركز عليها الأمة في وجودها ونهضتها بين الأمم وتتنمي اللغة الكردية إلى فصيلة اللغات الهندو أوروبية قسم اللغات الهندوأوروبية وتكتب بالأبجدية العربية وتتفرع منها عدة لهجات محلية لكل مجموعة في منطقتها.

إن اللغة الكردية تعاني من التمزق بسبب اختلاف المكان واختلاف الدول التي تحكم الكرد مما جعل اللغة الكردية تضم ثلاث مجموعات من الأبجديات المختلفة: الأبجدية العربية، الأبجدية السريالية، الأبجدية اللاتينية.

وبالرغم من ذلك فقد حافظت هذه اللغة على خصوصيتها وساهمت في تقوية الشعور الوطني الكردي رغم سيطرة لغات الدول التي يعيش فيها الكرد.

يعتقد نسبة حوالي 98% من الأكراد الديانة الإسلامية و الغالبية العظمى من الأكراد مسلمين سنة، وينقسم المذهب السني إلى طريقتين من الطرق الصوفية، هما: القادرية و النقشبندية ويرأس الطريقتين مجموعه من الشيوخ يتبعهم آلاف الناس يطلق عليهم المريدين و الدراويش.(قاسمو، 1990: 74)

إن ثورات الربيع العربي قد ألهمت الأكراد في مناطق تواجدهم في المنطقة العربية، وبعثت فيهم الأمل قويا بإقامة دولة خاصة بهم، وأعلى الأمل الحصول على كيان سياسي يحققون من خلاله طموحاتهم وتطلعاتهم القومية فالوعي القومي الكردي يتجدد يوماً بعد يوم، والاحداث المتلاحقة على الأرض العربية هي تراكم حالة وطنية استقلالية تاريخية يعيشها الأكراد قد لا تتكرر في المراحل القادمة.

فالتطورات الجارية في المنطقة العربية ستغير حتماً من خريطة الجيوسياسية الديمغرافية، ومتطلبات النظام الشرق أوسطي الجديد وستترك أثارها على مسائل وقضايا الأقليات في المنطقة وعلى رأسها المسألة الكردية.

لقد اختلفت الأدبيات العربية وكتابات الباحثين والمختصين حول المسألة الكردية بين مؤيد لمطالب الأكراد ومتعاطف مع طموحاتهم على اعتبار أنهم شعب كباقي شعوب المنطقة، لهم

الحق في تقرير مصيرهم وإقامة كياناتهم السياسي الخاص بهم، وبين رافض لهذه المطالب وهذه الطموحات على اعتبار أن ذلك سيزيد من مساحة التشتت والتفرقة والانقسام في المنطقة العربية، وسيؤدي إلى خلق كيانات قومية مذهبية تعرض مصالح المنطقة وأمن شعوبها للخطر.

ثانياً: الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات المهمة التي تناولت بطريقة أو أخرى موضوع هذه الدراسة يمكن تثبيتها على النحو التالي:

1. دراسة (سيدا 2014)، المسألة الكردية في سوريا: فصول منسية من المعاناة المستمرة، تناولت هذه الدراسة الوجود الكردي التاريخي في سوريا وتحدثت عن مناطق تاريخية للأكراد في سوريا وتهدف الى تبيان مدى اسهامهم في الثورة السورية سنة 2011 .
2. دراسة (فريق باحثين 2013)، مسألة أكراد سوريا الواقع-التاريخ-الأسطورة، تطرق فيها إلى دور الاكراد في إطالة عمر النظام في سوريا وتوضيح مدى تعاونهم مع أكراد العراق وكذلك إسهامهم في الثورة السورية وتهدف لوضع حلول لمسألة اكراد سوريا.
3. دراسة (فاروق 2011)، الكرد جزء من الانتفاضة السورية ولكن. يركز في هذه الدراسة على التهميش الذي يعانيه الاكراد في ظل المعادلة السورية أثناء الثورة بعد هروبهم من ظلم النظام وتهميشه لهم وكذلك يوضح الكاتب رفض الأكراد السوريين لسيطرة تركيا على سوريا بعد انتهاء النظام وذلك بسبب الخوف من تكرار السيناريو العراقي، وسيطرة إيران على العراق بعد انتهاء نظام صدام حسين، وما جرت به تبعية العراق لإيران من ولايات على الشعب العراقي.
4. دراسة (الفهداوي 2006)، القضية الكردية والحل المنشود التاريخ-الواقع-المستقبل. استعرض الباحث في هذه الدراسة التاريخ الكردي والواقع الذي يعيشه الأكراد في دول

تواجههم وتهدف إلى وضع عدة حلول يمكن أن تكون مدخلا لحل مشكلة الأكراد من خلال دولة إسلامية واحدة يعيشون في ظلها، حيث تنتفي القوميات وتسود العدالة والمساواة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

حاولت هذه الدراسة أن تغطي فترة زمنية رهنه تمد بين عامي 2011-2016 متجاوزة بعض مظاهر القصور في الدراسات السابقة التي جاءت غير كافية، وذلك من خلال التوسع في شرح وتحليل مشكلة الأكراد في سوريا في ظل الأحداث الجارية واستشراف الحلول المستقبلية لهذه المشكلة.

منهجية الدراسة:

استناداً إلى مقدمة الدراسة والمضامين العامة التي تحتويها وفي ضوء المعلومات التي سيتم تقديمها، والاسئلة التي تحاول الإجابة عنها والفرضيات التي تحاول اثباتها. استخدمت هذه الدراسة مقارنة منهجية مركبة تتكون من منهج تاريخي يتتبع تاريخ اكراد سوريا، ويراقب تفاعلهم مع ثورات الربيع العربي منذ بدايتها، ومنهج صنع القرار يتتبع القرار الكردي للأحزاب السياسية الرئيسية ومدى انسجامه مع المرحلة، ومنهج المصلحة الوطنية ومدى توظيف الاحزاب الكردية لثورات الربيع العربي لخدمة قضيتهم عامة وقضية واکراد سويا خصوصا.

الفصل الثاني

الکرد في منطقة الشرق الاوسط

الفصل الثاني

الكرد في منطقة الشرق الأوسط

الاكرد امة اسلامية عظيمة، لكن ما من امة تعرضت للظلم في التاريخ الحديث مثل الأمة الكردية فهي الامة الكبيرة الوحيدة التي لم تحظ الي اليوم بوجود اطار سياسي، دولة مستقلة تكون وعاء لتطور شعبها وازدهار ثقافته.

فالاكرد امة قومية متميزة تمتلك مقومات الامة، العرق واللغة والأرض والدين والتاريخ، امة يبلغ تعدادها اليوم ما لا يقل عن خمسة وعشرون مليون نسمة تعيش على أراضيها التاريخية وهي ارض مليئة بالخيرات الطبيعية.

تمتلك هذه الامة تاريخا طويلا مشرفا وقد اغنت التاريخ الإنساني والإسلامي بمساهمات لاتحصى ولاتعد في المجالات كافة.

ويتناول هذا الفصل قضية الكرد في الشرق الأوسط من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الاكرد في تركيا - ايران - العراق وبقية دول العالم.

المبحث الثاني: اهم الاحزاب والحركات الكردية: نشأتها ودورها.

المبحث الاول

الاكرد في تركيا - ايران - العراق وبقية دول العالم

يتركز الكرد في منطقة الشرق الأوسط في المنطقة الواقعة بين جنوب تركيا وشمال العراق وغرب ايران وشمال شرق سوريا، بالإضافة الى اعداد قليلة في بعض دول العالم.

الاكرد في تركيا:

إن التفكير الحديث بالقضية الكردية بدأ مع بداية وصول كمال أتاتورك إلى الحكم واعتماده الأسلوب و النهج العلماني في الحكم وقد اعتقد أتاتورك أن تفكيره العلماني الجديد يمكن أن يخلق قومية جديدة في تركيا وأن ينهي النزاعات العرقية و المشكلات التي عانت منها تركيا في السنين الأخيرة من الدولة العثمانية وهكذا جاء الدستور التركي الاتاتوركي خاليا من ذكر لأي حقوق أو امتيازات أو احتراماً للأقليات غير التركية في البلاد، ومن هنا جاءت تسمية الاكرد بالأكرد الجبليين الذين نسو لغتهم التركية في محاولة لإنكار تميزهم القومي وتذويبهم في الدولة الجديدة وزامن ذلك ورافقه سياسة الاعدامات للقادة الاكرد الذين رفضوا هذه السياسة وسياسه التهجير للعشائر و العائلات الكردية من طرق تركيا الى المناطق الغربية واصدار القوانين التي تمنع التحدث باللغة الكردية او استخدام مفرداتها ومنع الاكرد من ارتداء زيهم الوطني بل وحتى من عزف الموسيقى الكردية في احتفالاتهم وبالتأكيد فإن هذه السياسة أو الاجراءات التي نجحت في اخماد المشكلة للفترة من سنة 1930 الى منتصف الستينات أثبتت فشلها فيما بعد حيث بدأت المنطقة الشرقية ذات الغالبية الكردية تغلى بالمشاعر القومية الكردية، وتصاعدت الامور حتى وصلت الى حد الثورة المسلحة العارمة التي تقف الحكومة عاجزه عن انهاءها.

و الطريف في الامر أن هذه الثورة قادها قائد كردي يدعى عبد الله أوجلان هو من جيل يجهل التحدث باللغة الكردية نتيجة السياسة التركية المذكورة اي سياسة التتريك في المدارس و المعاهد التركية.

ويشارك فيها أشخاص هاجروا إلى المنطقة الكردية الشرقية بدلاً عن الاكراد الذين هاجروا منها, حيث أن المهاجرين الجدد اكتسبوا العادات و التقاليد و المشاعر الكردية، نتيجة لعيشهم الطويل في المنطقة وفي منتصف الستينات نشطت عملية تشكيل الاحزاب السياسية الكردية بسبب تأثير الإجراءات الكردية في العراق وتشجيع الاكراد العراقيين لإخوانهم في الدول المجاورة على تأسيس احزاب ومنظمات سياسية كردية في بلدانهم وبناءً على هذه النزعة فإن الساحة التركية شهدت تأسيس العديد من الاحزاب الكردية، الا أن أهمها و أكثرها فاعلية على الاطلاق هو حزب العمال الكردستاني في بداية السبعينات لتيار أيديولوجي تأثر بالأفكار و النشاطات الثورية ذات الطابع الماركسي، التي انتشرت في الجامعات والمعاهد التركية.

وفي سنة 1978 تم الاعلان عن برنامجه الذي تحدث عن نضوج الوضع الاجتماعي و السياسي لتحقيق ما أطلق عليه مرحلة الثورة الديمقراطية الوطنية و القومية، وتم اعتماد الافكار الماركسية اللينينية سبيلاً لتحقيق الثورة و الاهداف المتعلقة بها وشهد سنة 1980 بداية النشاط العسكري للحزب الذي وصل الى درجات متقدمة و عالية في سنة 1984، الأمر الذي استوجب اصدار قوانين حكومية جديده من الحكومة التركية واتخاذ تدابير عسكرية كثيرة لمواجهة هذا النشاط كان من أهمها.

وضع الولايات في المنطقة الشرقية تحت الاحكام العرفية العسكرية وتشكيل قوة جديده عرفت باسم (حراس القرى أو المدن) من الاكراد المتعاونين مع الحكومة التركية وفي ذلك الوقت أعلن

حزب العمال الكردستاني عن هدفة الأساس ألا وهو انفصال كردستان التركية وتأسيس دولة كردية عن طريق اللجوء للعنف المسلح ضد الدولة التركية الا أن الحزب لم يخف استعدادة للتفاوض مع السلطة المركزية حول حلول وسط تضمن الحقوق الكردية وكان بذلك أول حزب سياسي كردي يعلن عن مثل هذا الهدف صراحة وظل الموقف التركي متعنتاً من هذه الناحية حتى وقت قريب كما أن تركيا ظلت تؤكد على عدم تشجيع إقامة منطقة كردية ذات حكم ذاتي في كل من العراق و ايران وتركيا نفسها لأن ذلك وحسب وجهه نظر السياسية التركية بصفتها الدولة التي تحوي أكبر عدد من الأكراد بل وربما يؤدي الى إنشاء منطقة كرية مستقلة وعندها ستكون منطقة جذب وتأثير على أكراد تركيا.

و إزاء تصاعد العمليات الكردية المسلحة بشكل كبير بين عامي 1984 - 1987 أصدرت الحكومة التركية مشروعاً في يوليو سنة 1987 سمي بمشروع أوزال للرئيس التركي تضمن إلغاء بعض القوانين المانعة للأكراد من ممارسة النشاط السياسي و الثقافي كما جرى إطلاق سراح عدد من السجناء السياسيين ثم أعلن أوزال أنه يؤيد فكرة إنشاء دولة فدرالية في العراق يكون للأكراد قسم خاص فيها ، باعتبار العراق بلد مجاور لتركيا والدولتان بهما اكراد يطالبون بحق تقرير المصير.

وبوفاة أوزال المفاجئة طويت صفحة المقترحات الحكومية لتحقيق الازمة الكردية وعاد الرئيس التركي ديميريل وحكومته الى استخدام القوة العسكرية وبصورة أعنف ضد الأكراد الاتراك بل وتجاوز ذلك العمليات السابقة بعملية عسكرية كبيرة في يونيو سنة 1997 في داخل الاراضي العراقية استهدفا لحزب العمال الكردستاني، وتم ذلك بدعم من إسرائيل وبتعاون معها ويبدو أن التفكير التركي بدأ يتجه نحو تحويل المعارك والمشكلة الى المناطق المجاورة، وضل الحكم

التركي يدعي تحقيق انتصارات وهمية ضد الحزب متغافلاً عن حقيقة أن الحزب قام في الوقت نفسه بعمليات عسكرية ضد الجيش التركي في الاراضي التركية بل ونجح الحزب في نسف معمل الذخيرة بالقرب من أنقرة ، وتسبب تواجد اوجلان في سوريا ونشاط حزبه العسكري بتركيا في ازمة دبلوماسية وصلت الى حد تهديد تركيا لسوريا باستعمال القوة اذا لم تسلمها عبدالله اوجلان مما اضطر السلطات السورية توجيه امر لأوجلان بمغادرة الاراضي السورية وفي فبراير من سنة 1999 تمكنت السلطات التركية وبعملية مخابراتية اتهمت فيها أمريكا و إسرائيل بالتواطؤ فيها, تمكنت من اختطاف عبد الله أوجلان من نيروبي عاصمة كينيا.

ويعتبر هذا نصراً ساهم في إضعاف الحزب والحركة القومية الكردية، وقد شجع هذا النصر الحكومة التركية على التأكيد على التشدد أكثر في التعامل مع الازمة الكردية وهذا الامر ظهر واضحاً في إصرار الحكومة التركية على استخدام القوة والحل العسكري لمواجهة المشكلة الكردية، على الرغم من أن حزب العمال الكردستاني أظهر رغبة جديدة في الدخول في مفاوضات لا بل إن مجامع كبيره من الحزب وخاصة تلك الموجودة في تركيا انصاعت لنداءات أوجلان المتكررة لإيقاف القتال.

لقد كان لهذه النداءات والتصريحات من أوجلان تأثير سيء واضح على اتباع حزب العمال الكردستاني وهكذا كانت الاجواء مشجعه للحكومة التركية تتمثل في انهيار حزب العمال الكردستاني وقرار قياداته بوقف المعارك في سبتمبر سنة 1999 والانسحاب من تركيا ومنحت تركيا وضع المرشح الرسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تمكنت القوات التركية من القيام بهجمات عسكرية كبيره لملاحقة ما تبقى من مقاتلي حزب العمال وأعضائه في شمال العراق التي تدعى امريكا وبريطانيا انها منطقة امنه للأكراد

في ظل هذه الظروف جميعها تناست الحكومة التركية التفكير في ايجاد حل دائم للمشكلة الكردية والاستجابة لطلبات الكردية بالحصول على بعض الحقوق الثقافية واعتمدت على القوة العسكرية في الحل فقط(سعد، 2000: 33).

الاكرد في إيران:

يعتبر الشعب الكردي في إيران واحد من الشعوب الايرانية العريقة ويسكن في الجزء الشمالي العربي ويطلق على المنطقة التي يسكنها اسم (کردستان الشرقي) والمجتمع الكردي الايراني شأنه شأن المجتمعات الكردية الاخرى مجتمع زراعي وقد ظهرت أول بوادر الحركة الكردية في ايران تعد الحرب العالمية الاولى فكما انعشت مبادئ ويلسين الاربعة عشر واتفاقية سيفر طموحات الاكرد في تركيا والعراق فإنها فعلت الشيء نفسه بالنسبة لأكرد ايران.

وهكذا بدأ العمل بإنشاء جمعيات كردية ساهمت في تشجيع قائد عشائري كردي إسماعيل أغاسي سيمكو على القيام بثورة مسلحة ضد السلطة المركزية في ايران سنة 1920 وبدأ سيمكو يتحدث عن استقلال كردستان وتمكن من استقطاب اعداد كبيره من الاكرد حوله إلا أن المذبحة التي قام بها ضد الاشوريين والمسيحيين جعلت حركته تتفوق في محتواها العشائري وتفشل في ان تتحول إلى تحقيق الاهداف البسيطة التي نادى بها وانتهت باغتيال السلطات الايرانية السيمكو في سنة 1930 اندلعت حركة كردية مسلحة اخرى في ايران كانت بالأساس ضد عمليه اغتيال سيمكو الا انها قمعت بسرعة وبقوة (سعد، 2000: 37).

وتعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبيره في تاريخ الحركة القومية الكردية في ايران فكما هو معروف تم اقتسام إيران ما بين القوات البريطانية و الروسية أثناء الحرب, وبما ان الاكرد كانوا ضمن المنطقة التي سيطرت عليها القوات السوفيتية (شمال إيران) فقد عمدت هذه القوات

الى تشجيع الروح القومية الكردية وتأجيجها في إيران, كما ثبتت القوات السوفيتية أول تجمع قومي ثقافي كردي وهو التجمع المعروف باسم الكوملة الذي تأسس في سنة 1942 في مدينة مهاباد وبدفع من السوفييت تحولت الكوملة في سنة 1945 الى حزب سياسي أطلق عليه إسمها لحزب الديمقراطي الكردستاني وترأسه قاضي محمد وفي بداية سنة 1946 أعلن القاضي محمد عن قيام جمهورية مهاباد الكردية وكان هو على رأسها.

وبعد سنة من تأسيس الجمهورية تخلى السوفييت عن مهاباد بعد أن توصلوا إلى اتفاق مع إيران على تزويدهم بالغاز و النفط, وتركوا الاكراد وجمهوريةهم لمواجهة القوات الإيرانية الحكومية المنظمة التي أسقطت جمهورية مهاباد واحتلت كل مناطقها وأعدمت القاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد الكردية ومجموعة من كبار رجال الدولة وأنهت أول جمهورية كردية خلال سنة واحدة من تأسيسها.

وهذا الانهيار السريع لتلك الجمهورية بمساعدة الانجليز والامريكان وتخاذل السوفييت يؤكد للأكراد أنه لن يسمح لهم بأكثر مما تسمح به حكومات المنطقة.

وبعد قيام ثورة يوليو سنة 1958 في العراق و الدعم الكبير الذي أولته لأكراد العراق وتضمين بعض الحقوق لهم في الدستور واجه شاه إيران حاله جديده وصعبه في التعامل مع الاكراد الايرانيين فسارعت حكومته الي تشغيل اذاعه كردية وأطلقت تسمية إقليم كردستان على جزء من المنطقة الكردية في إيران وإصدار جريدة كردية باسم كردستان ونتيجة للتطور الذي شهدته الحركة القومية الكردية في العراق استعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران نشاطه وبرزت شخصيات كردية قيادية جديده على رأسها الدكتور عبد الرحمن قاسم, ولكن هذا الحزب فضل العمل من العراق بدلاً من ايران .

واستطاع الشاه الحصول على تعهدات من الملا البرزاني مقابل الدعم المادي و العسكري له أن يمنع إثارة المشكلة الكردية الايرانية(الحمد، 2000: 44).

واستمر هذا الحال الى مرحلة الانتفاضة ضد الشاه فوجدها الاكراد فرصة ذهبية لهم للانتفاض وشهدت مناطقهم العديد من العمليات العسكرية والتنظيمية لإعادة هيكلة الحزب الديمقراطي الكردستاني وتصور الاكراد بعد نجاح الثورة أن الحكومة الجديدة ستمنحهم حقوقهم بعد مشاركتهم بالثورة ولكن ذلك لم يتحقق لهم.

حيث طالبتهم الحكومة الجديد بالانضمام للمد الشيوعي الاسلامي ونسيان مطالبهم القومية لأن ذلك يضر بمصلحة الثورة الإيرانية.

وشهدت كردستان إيران ظهور تنظيمين كردستانيين على الساحة:

التنظيم الاول- الحزب الديمقراطي الكردستاني التقليدي ولم يكن له نشاط يذكر

التنظيم الثاني- هو تنظيم الكوملة وهو تنظيم يساري ماركسي كان له انتشار واسع وسريع بين الشباب الكردي في إيران وعلى الرغم من أن التنظيمين طرحا الشعار نفسه (الحكم الذاتي لكردستان إيران) إلا انهما سرعان ما اختلفا الى درجة الاقتتال وكان لهذه الحالة وقيام الحرب الايرانية العراقية الدور الابرز في تمكن الحكومة الايرانية من القضاء على الحركة الوطنية الكردية واصبح الحل المطروح هو ذلك الذي يطالب جميع التوصيات بالقبول ببدء الأخوة الإسلامية وهذا ما تضمن عليه الدستور الإيراني سنة 1979.

ومثلت فترة نهاية الحرب الايرانية العراقية مرحلة جديدة مكنت ايران من الاهتمام بالشؤون الداخلية وملاحقة المعارضة التي شملت القيادات الكردية ومن بينها الدكتور قاسمלו، وأدى

انقسام الحركة الكردية والذي سعت له الحكومة الإيرانية الى انكماش دور المعارضة الكردية في مناطق نائية أو للجوء الى الجبال ودول الجوار بعيداً عن قاعدتهم الشعبية .

الأكراد في العراق:

مثلت العراق مركزاً رئيسياً لثورات وانتفاضات الشعب الكردي وهي دائماً كانت المنطقة الاسخن وملجأ للمعارضين الاكراد في دول الجوار .

ففي المدة ما بين عامي (1919-1932)شهدت منطقة كردستان العراق عدة حركات وانتفاضات وتمردات مسلحة قامت لدوافع وأسباب مختلفة فبعد الاحتلال البريطاني مباشرة قام الشيخ محمود البرزنجي في السليمانية بالانتفاض ضد البريطانيين وتبعه عدد من الشيوخ العشائريين و الدينيين الاكراد مثل: الشيخ أحمد البارزاني وتبقى حركات تلك الفترة تمثل الرفض للهيمنة البريطانية و الحكومية التي بدأت تحد من حركة التصرف المحدودة التي تمتع بها الاكراد لفترة طويلة بصفتهم من سكان المناطق النائية و البعيدة عن السلطة المركزية الثمانية كما أنها كانت تمثل رغبة الاكراد في إنشاء كيان مستقل لهم أسوة بالدول الجديد التي أنشئت في ذلك الوقت ثم تزايدت العمليات المسلحة مع تزايد محاولات الحكومة العراقية الجديدة لإنهاء المخاطر في عموم القطر وظلت بريطانيا طيلة الحرب العالمية الثانية تزرع الشقاق بين الحكومة العراقية و الحركة القومية الكردية وتمني الاكراد بالاعتراف بحقوقهم بالحكم الذاتي(الحمد، 2000: 48).

وعندما قاربت الحرب على الانتهاء وتأكدت بريطانيا من انتصارها في سنة 1945 قامت بدعم الموقف العسكري العراقي الرامي الى القضاء على الحركة الكردية المسلحة بالقوة وتم سحق الحركة وطرد الناجين من قياداتها عبر الحدود الى ايران ليلتحقوا بجمهورية مهاباد.

ومع النصر العسكري ضاعَت الاصوات العراقية المطالبة بإيجاد حل سلمي ودائم للمشكلة وازداد انضمام الاكراد الى الاحزاب الوطنية العراقية بعد أن شعروا بأن نضالهم المنفصل لن يؤدي إلى نتيجة تذكر.

ومع قيام ثورة 14 يونيو 1958 وقيام النظام الجمهوري حصل الأكراد على دفعة كبيرة في مجال تحقيق طموحاتهم القومية، فالحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق، الذي تم تأسيسه سنة 1946، استعاد نشاطه العلني حتى قبل إجازته التي تمت في سنة 1961.

وكذلك الحال مع الصحف والمجلات الكردية التي بدأت بالظهور في بغداد والمدن الكردية، كما أن المؤتمرات والاجتماعات الكردية كانت تعقد بمباركة النظام الجديد.

ومن ناحية أخرى فإن مجلس قيادة الثورة الذي شكل من ثلاثة أشخاص ليحل محل رئيس الجمهورية ضم شخصية كردية وطنية معروفة، كما ضمت الوزارة شخصيتين كرديتين مرموقتين، وبالإضافة إلى ذلك فقد سمح للملا مصطفى البارزاني، الذي كان لاجئاً في الاتحاد السوفيتي مع مجموعة من مؤيديه و أبناء عشيرته بعد سقوط جمهورية مهابا سنة 1947، بالعودة إلى العراق، رغم معارضة أغلب الضباط الأحرار لهذه العودة. وهكذا أصبح بعودته مع مؤيديه ومريديه وقيادته للحزب الديمقراطي الكردستاني القوة الأهم في الحركة القومية الكردية على الساحة العراقية أيضاً.

ومن الناحية التشريعية حققت الحركة القومية الكردية نصراً كبيراً آخر عندما نص الدستور المؤقت الجديد في مادته الثانية على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي.

كل هذه الأمور بالإضافة إلى اعتماد عبد الكريم قاسم قائد الثورة ورئيس وزرائها القوي على البارزاني وحزبه الديمقراطي الكردستاني في موازنة وتصفية القوى السياسية العراقية الأخرى التي

كانت تطمح في المشاركة في الحكم، كل ذلك جعل من الحركة الكردية قوة لا يستهان بها على الساحة العراقية(سعد، 2000: 52).

وفي سنة 1970 توصل حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وصل إلى السلطة في سنة 1968 إلى حل سلمي اعترف بموجبه بحق الأكراد بالتمتع بالحكم الذاتي، وهو المطلب الرئيس للحركة الكردية. وكان من المقرر أن يتم تطبيق ذلك في سنة 1974 إلا أن الاختلاف حول صلاحية مؤسسات الحكم الذاتي، والاختلاف حول تحديد المناطق الكردية الخاضعة لهذا الحكم و التدخلات الإيرانية في زمن الشاه والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أفشلت الحل ودفعت إلى مواجهة مسلحة جديدة أعنف من سابقتها انتهت بسحق الحركة الكردية وانهارها.

ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية بين عامي 1980 - 1988 و أزمة الخليج الثانية سنة 1991 لكي يضع المنطقة الكردية في حالة من الاضطرابات و البلبلة و الفراغ السياسي و العسكري، وهذا مما مكن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني نجل الملا مصطفى البارزاني الذي توفي سنة 1979 والذي أعيد تنظيمه، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي تم تأسيسه سنة 1975 برئاسة جلال الطالباني الذي انشق عن الحزب الأول، من إعادة تشكيل مجموعات المقاتلين المعروفة باسم (البيشمركة) والقيام بعمليات مسلحة ضد القوات العراقية المسلحة، وبعد حرب سنة 1991 ضد العراق وبسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة الكردية الوعرة ارتأت السلطة المركزية في العراق سحب القوات المسلحة، والإدارة المدنية من تلك المنطقة حفاظا عليها من الهجمات المدعومة من جانب الحلفاء وهكذا وعلى الرغم من أن العراق هو الدولة الوحيدة التي تعترف بالوجود الكردي و بالحقوق الكردية وبمبدأ الحكم الذاتي وبأحقية الأكراد في المشاركة في نواحي كافة في العراق وبصفتهم الكردية، إلا أن المشكلة ظلت تتخر في

جسد الدولة العراقية تشجيعها وتغذيها أطراف خارجية كثيرة، حتى عندما توصلت الحكومة العراقية في مرات عديدة بعد سنة 1991 إلى اتفاقات مكتملة مع الحزبيين الكرديين الرئيسيين منع هذان الحزبان من توقيع الاتفاق النهائي مع السلطة المركزية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى أن ذلك يشكل دعماً للحكومة العراقية الحالية (سعد، 2000: 55).

وأنتهز الاكراد فرصة الحرب على العراق سنة 2003 واحتلاله للوصول الى معظم حقوقهم التي كانوا يطالبون بها واصبحوا قوة لها وجودها على الارض تفرض ما تريد، وصارت قوات البشمركة قوات قوية ومسلحة بجميع الاسلحة المتطورة وتمكن الاكراد في كردستان العراق من انشاء نظام سياسي شبه مستقل في اطار العراق الموحد وصارت لهم حكومة منتخبة وبرلمان منتخب وحاكم للإقليم.

ويشارك الاكراد في ادارة السلطة المركزية في بغداد وكذلك يشاركون في كل مناحي الحياه السياسية المدنية (أبو خزام، 2016: 451).

الاکراد في باقي دول العالم

وهؤلاء معظمهم يتوزعون بين لبنان وجمهوريةات الاتحاد السوفيتي السابق ودول اوروبا الغربية وعددهم قليل جدا لا يتجاوز عشرات الالاف ففي لبنان أسسوا حزبا تابعا للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق حيث احتوهم الملا مصطفى البرزاني الى بداية السبعينات، حيث تمتعوا بدعم ال جمبلاط ولكنهم اتجهوا الى النشاط الثقافي والاجتماعي نظرا لقلّة عددهم وانعدام تأثيرهم في الساحة السياسية اللبنانية.

اما اكراد جمهوريةات الاتحاد السوفيتي فانهم انصهروا في مجتمعاتهم وانخرطوا في الحزب الشيوعي السوفيتي، والى يومنا هذا لا توجد مشكلة كردية في هذه الدول.

وبالنسبة لأكراد أوروبا فإنهم يتمتعون بتأثير كبير على أكراد منطقة الشرق الأوسط في الدول الأربعة: العراق-تركيا-إيران-سوريا، وذلك لأنهم يتابعون وينشرون كل ما يحدث في المنطقة ويقدمون الدعم المادي الكبير لبني جلدتهم هناك ولكن ليس لهم نشاط قومي في الدول الأوروبية.

المبحث الثاني

اهم الاحزاب والحركات الكردية: نشأتها ودورها

كانت ولا تزال الاحزاب والحركات الكردية تضطلع بالدور الأبرز والأكثر فعالية على الساحة الكردية سواء الدور السياسي او العسكري وتوجد عدة احزاب في الدول الثلاث ولكننا سنركز في هذا المبحث على الاحزاب الرئيسية وذات التأثير الكبير والفعال على الساحة الكردية.

الاحزاب الكردية في العراق وهي:

الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب كادمي كردستان وحزب الاتحاد الإسلامي والحركة الاسلامية(بابان، 2010: 503).

الحركة الكردية في العراق أبرز من يمثلها الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أسسه الزعيم الكردي مصطفى البرزاني سنة 1946 ويرأسه اليوم ابنه مسعود البرزاني.

والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني تأسس سنة 1975 واعتبر الحزبان بمثابة أقوى القوى المؤثرة في نظام الحركة الكردية في العراق.

ويتفق الحزبان على الهدف المرحلي وهو تحقيق حكم فدرالي في مناطقهم في إطار فدرالية مع دولة العراق تحت حكم ديمقراطي دستوري لضمان حماية الفدرالية.

ولهذين الحزبين علاقات مع دول الجوار تركيا وإيران وسوريا شهدت وتشهد حالات احتقان وحالات هدنة وحالات تعاون وتحالف ايضاً، وقد تعامل الحزبان مع الحكومات العراقية المتعاقبة خلال القرن العشرين والقرن الحالي سياسياً ولجأوا احياناً الى الكفاح المسلح لافتكاح حقوقهم كما يرونها.

الاحزاب الكردية في تركيا وهي:

الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب عمال كردستان التركية والحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني ورزكاري والاي رزكاي وحزب التحرير الإسلامي وحزب كاوة وصوت كاوة (بابان، 2010: 501).

الحزب القوي والمؤثر في تركيا وينتمي اليه عدد كبير من اكراد تركيا هو حزب العمال الكردستاني في تركيا بدا تأسيس هذا الحزب في بداية السبعينات كحركة وطنية تحمل الافكار الماركسية، ثم عند اعلان برنامج الحزب في سنة 1978 تم اعتماد الافكار الماركسية اللينينية سبيلا لتحقيق الثورة واهدافها، ويرأسه عبدالله اوجلان حتى تم القبض عليه من طرف الحكومة التركية سنة 1999 وقد انضم الى هذا الحزب نواب برلمان وكتاب ومفكرين كثيرين من اصل كردي، واعتمد هذا الحزب العمل السياسي وكذلك العسكري ولكن تم تقزيم دور الحزب بعد القاء القبض على رئيسه وطلبه من انصاره القاء السلاح واعتماد العمل السياسي حلا وحيدا للمسالة الكردية بعمومها. في سنة 2002 اعلن الحزب تغيير اسمه الى مؤتمر الحرية والديمقراطية (كاديك) .

الاحزاب الكردية في ايران وهي:

الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب بيجاك (اي الحياة الكردستاني) (بابان، 2010: 501). تأسست حركة كوملة في كردستان ايران في ايلول سنة 1943 ثم تم تطويرها الى حزب سمي الحزب الديمقراطي الكردستاني وترأسه رئيس اول جمهورية كردية وهو قاضي محمد واستمر الحزب في نشاطه الى ما بعد انهيار جمهورية مهاباد وكان الحزب يقوم على المطالبة والعمل على تأمين حكم ذاتي في كردستان ايران ضمن اطار ديمقراطي واستمر على نفس المبدأ وعاود

نشاطه سرا وعلنا وتحالف مع الحركة الوطنية الايرانية ضد الشاه عند مجيئ الثورة الاسلامية للحكم برئاسة الخامنئي كان رئيس الحزب في ذلك الوقت هو الدكتور عبدالرحمن قاسملي الذي اغتاله النظام الايراني في فيينا سنة 1989 بعد ان استمر في اصراره على المطالبة بالحكم الذاتي وتم انتخاب خلفا له واستمرت الدولة الايرانية في ملاحقة عناصر الحزب وقمعه.

ويرى الباحث من خلال ما تم استعراضه من سرد تاريخي ومن تحليل وبحث في الاحداث والمواقف في كردستان ومواقف الاحزاب والشيوخ والزعماء الاكراد وكذلك ما كانت عليه المنطقة الكردية منذ عهد الدولة العثمانية الى يومنا هذا مرورا بالحربين العالميتين الاولى والثانية وما تخللها من ثورات وانتفاضات ومطالبات كرديه بالاستقلال تارة وبالحكم الذاتي تارة اخرى في اطار دولهم المتواجدين بها، ان الامة الكردية هي امة متجانسه عرقيا ومكانيا ودينيا ولغويا مع ان اللغة الكردية لم يتم تدوينها الا في القرن العشرين ، وان ابناء هذه الامة في معظمهم يجذبهم انتماءهم الاسلامي الى سكان المنطقة من العرب المسلمين الذين يشاركونهم نفس الدين ونفس المذهب وان هذا العامل هو اكبر عامل يقف حائلا بينهم وبين الاستقلال حيث ان الشعب الكردي يختلف عن قاداته في مطالبتهم بدولة كرديه مستقلة وهذا من اكثر العوامل التي تمنع قادة الاكراد في العراق من اعلان الاستقلال بالإضافة الى ارادات الدول العظمي التي لم تحسم امرها بعد بخصوص هذا الامر.

الفصل الثالث

القضية الكردية في القانون الدولي والسياسة الدولية

الفصل الثالث

القضية الكردية في القانون الدولي والسياسة الدولية

الشعب الكردي كباقي الشعوب الأخرى، اثرت في حياته السياسية عوامل كثيرة حيث مرت تجاربه الوطنية بمراحل متعددة عبر التاريخ كي تتبلور وتنضج وتصل شخصيتها القومية، ومن ثم تلمم نفسها، وفق استراتيجية واضحة المعالم والاهداف كي تتفاعل مع جميع الحركات الوطنية والقومية وفعاليتها السياسية.

ولها الحق في المطالبة بتقرير مصيرها، امة لها المقومات الأساسية والشرعية لنتهض بين الشعوب وتبني كيانها المستقل وتتحكم بإدارة الحياة لخدمة شعبها، من خلال مؤسسات دستورية شرعية معترف بها من قبل المجتمع الدولي.

ويتناول هذا الفصل القضية الكردية في القانون الدولي والسياسة الدولية من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: أسس قيام الدولة

المبحث الثاني: الموقف الدولي من القضية الكردية

المبحث الثالث: مواقف الدول الفاعلة من القضية الكردية

المبحث الأول

أسس قيام الدولة

للدول أسس تقوم عليها ومنها الإقليم والسكان والسيادة، وفي الحالة الكردية تداخلت عدة عوامل ساهمت في بلورة الحالة الكردية الحالية سلبا وإيجابا غير هذه الاسس ومنها:

حق الشعوب في تقرير مصيرها:

حيث كرس المجتمع الدولي أخيراً حق تقرير المصير في القانون الدولي بعد أن مر بفترة آخذ ورد وتأويلات تعمقت وتطورت في الشكل والمضمون على كل المستويات في مجال القانون الدولي والسياسة الدولية فبعد أن مرت المجتمعات الإنسانية بمرحلة الغزو والقتال وكانت القوة هي العامل الأساسي الذي يحدد الإمبراطوريات والممالك وأصبح أمراً مستساغاً أن يسيطر القوي على الضعيف وأن يكون الحق للقوة ومن حق الضعيف أو من تعرض للاعتداء أن يدافع عن نفسه بكل ما يملك وأن يسخر جميع الوسائل الممكنة للدفاع.

وقد اختلفت كتابات فقهاء القانون والسياسة في تفسير هذا الحق وتباينت مواقف الدول منه سلبا وإيجابا ويمكن أن نعزي هذا الاختلاف إلى منطلقات أيولوجية واعتبارات السياسة للدول والفقهاء على حد سواء.

ويتفق الجميع فقهاء القانون الوضعي على أن الثورتين الأمريكية والفرنسية، سنة 1776 وسنة 1799 كان لهما فضل السبق في التأكيد ولأول مرة على حق الشعوب في تقرير مصيرها والانتفاض ضد الاستعمار والاستبداد الداخلي.

ومنذ ذلك الوقت برزت الآراء حول ماهية حق الشعوب في تقرير مصيرها وطبيعته القانونية وأشكال ووسائل ممارسته.

الأسس القانونية لقيام الدولة الكردية:

إذا كانت الدولة ظاهرة تاريخية بمعنى أنها تمتد بجذورها إلى التاريخ القديم فإن الدولة القومية وهي الصورة السائدة للدولة الآن بما تتضمنه من شعب وإقليم محدد وحكومة ذات سيادة ظاهرة حديثة نسبياً إذ ترتبط في ظهورها بالأحداث التي صاحبت انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة لا سيما في أعقاب معاهدة صلح وستفاليا سنة 1648 والتي يورخ بها لظهور الدولة القومية، وإذا كان القانون الدولي المعاصر قد منح كل شعب الحق في إنشاء دولته المستقلة، وذلك فيما عبر عنه بحق كل شعب في تقرير مصيره فإن هذا لا يعني بالضرورة أن كل شعب قد تحقق له بالفعل قيام دولته المستقلة فالحق في قيام الدولة لا يرتبط بقيامها بالفعل إلا أن توافر الحق في قيام الدولة يشكل سنداً شرعياً لأي شعب لكي يسعى بكل الوسائل إلى تجسيد حقه في قيام دولته في واقع ملموس.

وينبغي حق الأكراد في إنشاء دولتهم على أساسين قانونيين هما:

- حق الشعوب في تقرير مصيرها

- الشرعية الدولية.

يعد الحق في تقرير المصير أحد الأسس القانونية الذي يبنى عليه حق الشعب الكردي في إنشاء دولته المستقلة هو أحد الحقوق المشروعة الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الكردي على النحو الذي نصت عليه اتفاقية سنة 1920 منح الاستقلال الذاتي للأكراد والتتويج انه بالإمكان منحهم الاستقلال إذا ما أثبت الشعب الكردي رغبته في ذلك.

وقد تأكد هذا الحق من خلال موقف عصبة الأمم إزاء الحقوق القومية الكردية، إذ لما ترشح العراق بعد توقيع المعاهدة العراقية الإنجليزية سنة 1930 لقبوله عضو في عصبة الأمم سنة 1932 دعا مجلس العصبة لجنة الانتداب إلى وضع الشروط التي يمكن على أساسها إنهاء الانتداب ومن بين تلك الشروط ما نصت عليه المادة العاشرة من بيان الحكومة العراقية تعتبر شأن دولي استنادا لما اعترفت به الحكومة العراقية في تصريحاتها سنة 1925 (المفتي، 2013: 347).

تقسيم كردستان:

استولت الدولة العثمانية على العراق كاملة وحررتها من إيران الفارسية بعد معركة جديران سنة 1514 في عهد السلطان العثماني سليم الأول الذي قاد الحملة بنفسه واعتبر أن استيلاء إيران على العراق وأرمينيا يعتبر تعدي على حدود الدولة العثمانية ذلك الاحتلال الذي تم في سنة 1581 أي قبل حملة السلطان سليم بست سنوات.

وبعد حوالي عشرين سنة من استرجاع السيادة العثمانية على العراق جاء السلطان سليم سنة 1534 إلى العراق بنفسه للزيارة وتفقد أحوال الناس وجعل طريق عودته إلى إسطنبول تمر عبر أربيل التي قضى بها أربعة أيام اجتمع خلالها مع مجموعة من أعيان وقادة الأكراد ومنذ سنة 1508 بدأت أحوال الأكراد في تدبب دائم من الناحية السياسية حيث لم يستقر لها حال بخصوص علاقتهم مع الدول الإيرانية، والدولة العثمانية، حيث كانت ولاءات الأمراء والزعماء الأكراد للفرس وكانت في صراع مع العثمانيين في حين استغل شاه إيران هذه الفرصة لاحتلال العراق، وأصبح الشغل الشاغل للسلطان العثماني مراد الرابع هو كيفية استعادتها حتى كان له ذلك سنة 1639 مستعملا في تحقيق ذلك الأكراد وتقلباتهم السياسية، حيث كانوا عوناً له في سبيل استرجاع العراق من الفرس، وكانت نتيجة تلك الحرب هو اتفاقية ثنائية إيرانية عثمانية

سميت بمعاهدة تنظيم الحدود لسنة 1638 (اتفاقية تنظيم الحدود بين إيران والدولة العثمانية سنة 1638 قسمت منطقة كردستان لأول مرة في تاريخها بموجب أحكام هذه المعاهدة وأصبح الشعب الكردي يعيش علي إثر هذا التقسيم حالتين تحت سلطتين إحداهما فارسية والأخرى عثمانية على النحو التالي:

- (1) أصبحت عشار كردية (كليهر والكلور ولاردلان) بكاملها خاضعة لإيران.
- (2) أراضي عشائر المكري على الحدود الجديدة انقسمت إلى قسمين بلاد شهروز بقيت تابعة للحكم العثماني بينما تأجل البث بوضع المناطق الأخرى مثل سنقر وزهاب وذرنه وجنوب كرمشاه، حيث اتفق الجانبان على أن يترك أمر تسوية وضعها لاتفاقية مقبله.
- (3) المناطق التي تقع الى جوار هذه الاراضي بقيت علي وضعها الاداري السابق (المفتي، 2013: 350).

الدور الدولي والاقليمي في اجهاض اول دولة كردية (مهباد):

ظلت القضية الكردية مطية لتلاعب دول العالم المتنفذ وكذلك الدول المعنية تركيا إيران - العراق، وللتدليل على ذلك سنورد التجربة الكردية الوحيدة لإنشاء دوله وكيف بدأت وكيف انتهت بعد بدء الحرب العالمية الثانية دخلت الحركة الكردية الإيرانية مرحلة جديدة، فكما هو معروف لدى الجميع بأنه تم اقتسام إيران بين القوات البريطانية والسوفييتية، وحيث أن مناطق الأكراد كانت ضمن المنطقة التي وقعت تحت سيطرة قوات السوفييت في الشمال الإيراني أخذ السوفييت يشجعون الروح القومية الكردية ويوجهونها ، كما تبنت القوات السوفييتية التجمع القومي الكردي الجديد والمعروف باسم الكوملة ويعني اللجنة والذي تم تأسيسه سنة 1942 في مدينة مهباد وبتشجيع من القوات السوفييتية تطورت الكوملة إلى حزب سياسي سمي الحزب الديمقراطي الكردستاني ثم تحول إلى تنظيم متنفذ في المنطقة الكردية في إيران بدعم من

السوفييت الذين زدوه بكل أسباب النجاح وتم إقناع القاضي محمد برئاسة الحزب وأعلن القاضي محمد سنة 1946 جمهورية مهاباد الكردية.

وبعد سنة واحدة من إعلان الجمهورية استجاب الاتحاد السوفييتي إلى الضغوط الإيرانية والدولية بتنفيذ تعهده بالخروج من إيران، وبعد عقد اتفاق مع الحكومة الإيرانية ينص على تزويد إيران للسوفييت بالنفط والغاز، ويعتبر ذلك خيانة للأكراد من طرف الاتحاد السوفييتي لأنهم كانوا الداعم الرئيسي لإعلان جمهورية مهاباد الكردية

وبعد خروج السوفييت من شمال إيران تركت جمهورية مهاباد الكردية في مواجهة مصيرها على أيدي الجيش الإيراني الذي أسقطها وأعدم قادة الجمهورية وشكلت هذه التجربة تحولا مهما في تاريخ الحركة الكردية فبرغم قصر عمرها إلا أنها سجلت أول جمهورية كردية في التاريخ وآخر جمهورية إلى يومنا هذا.

وكان من أسباب انهيار الجمهورية الكردية الوليدة أن أغلب قواتها العسكرية كانت تابعة للعشائر والإقطاعيين الذين سرعان ما تخلو عن هذه الجمهورية مع أول هجوم إيراني.

وكذلك فإن من أسباب هذا الانهيار السريع لتجربة جمهورية مهاباد أنه تم بمساعدة عسكرية بريطانية وأمريكية للقوات الإيرانية ويتخلى السوفييت عنهم ونكث عهودهم لهم، وبذلك سقط الحلم الكردي في جمهورية مستقلة.

المبحث الثاني

الموقف الدولي من القضية الكردية

ساهمت الحرب العالمية الاولى والثانية ومانتج عنها من تغيير في خارطة العالم واختفاء امبراطوريات وظهر اخري والنظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانيه في تعطيل وتغييب القضية الكردية في بعض مراحل الصراع الكردي لتسويق قضيته للعالم.

وضع الاكرد ما بعد الحرب العالمية الأولى:

كانت من أبرز المشكلات التي واجهت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى بين عامي 1914-1918 مشاكل الشعوب التي كانت منضوية تحت الحكم العثماني ومصير تلك البلدان وقد تمت مناقشات في مؤتمرات الحلفاء التي عقدها بعد الحرب كيفية توفير الحلول التي توفق بين مطالب تلك الشعوب في الحرب والاستغلال وبين أطماع الدول الاستعمارية في دول هذه الشعوب الغنية بالموارد الطبيعية والمتميزة بموقعها الجغرافي الاستراتيجي المهم وفي نفس الوقت أعلن الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أربعة عشر مبدأ تتعلق بحق تقرير المصير، حيث نصت المادة الثانية عشر منه على أنه يتأكد للقوميات التي يحكمها الأتراك حياة آمنة وفرصة متكاملة للتطور في إطار الاستقلال الذاتي(الموصلي، 1991: 153).

كما صدر عن إنكلترا وفرنسا في 8 نوفمبر سنة 1918 التصريح الذي أحيا الآمال الوطنية لتلك الشعوب لما أعلنتا بأنهما تهدفان الى تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الأتراك تحريراً نهائياً وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الأصليين ومحض اختيارهم.

مما دفع تلك الشعوب إلى السعي وراء تلك المبادرات والتوجه إلى العاصمة باريس، حيث يعقد الحلفاء مؤتمرهم لترتيب أوضاع العالم لما بعد الحرب واندحار العثمانيين وحلفائهم.

وقد سبق هذه السياسة المعلنة من جانب بريطانيا اتفاقا سريا مع روسيا القيصرية سنة 1916 سمي بالاتفاق السري ونص على تقسيم التركة العثمانية ولم يقدر للاتفاق الحياة بسبب انسحاب روسيا منه وفضحه على العالم، وكذلك اتفاقية سايكس بيكو في مايو سنة 1916 وإذ تعلق مستقبل المشكلة الكردية في المجال الدولي بنتائج تلك المعاهدات والاتفاقات وما نتج عنها من صراعات داخلية أفرزت عدد من الحركات الوطنية التركية (عيسى، 2002: 53).

وهنا نرى أنه يستوجب علينا التعرّيج على الاعتراف الدولي بالحقوق القومية للکرد، وكذلك على أثر الصراعات الإقليمية على القضية الكردية ووضع القضية الكردية في النظام الدولي الجديد. بقيت الحالة الكردية على حالتها منذ تقسيم كردستان بين الإمبراطورين الفارسية والعثمانية سنة 1638 إلى الحرب العالمية الأولى، حيث تم بعد ذلك تم توقيع اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916، والتي قسمت بناء عليها أملاك الدولة العثمانية ومن ضمنها منطقة كردستان بين بريطانيا وفرنسا، وحضر وفد يمثل الأكراد وقدم مذكرتين مع خارطة لكردستان ومقترح لتشكيل لجنه دوليه بموجب مبدأ القوميات.

وقد أدى ذلك التقسيم إلى بروز المشكل الكردي واتسع ليضم إقليم كردستان في تركيا وآخر في العراق وآخر في إيران، وهناك ثلاث محطات تعتبرها رئيسية في هذا الشأن وهي معاهد سيفر ولوزان ولأول مرة في التاريخ يتم الاعتراف رسميا بالحقوق السياسية الكردية وكان ذلك في معاهدة سيفر سنة 1920، حيث نصت المعاهدة على قيام الدولة الكردية على مراحل ولكنها اشترطت موافقة تركيا على ذلك، ولم تتطرق المعاهدة إلى مناطق الأكراد الواقعة في إيران، ولكن هذه المعاهدة لم يكن لها أن ترى النور ولم يتم التصديق عليها.

ونجح الرئيس مصطفى أتاتورك في إقناع الأكراد بالتعاون والدخول للجيش التركي والاندماج في المجتمع التركي، وجاءت معاهدة لوزان سنة 1923 بين بريطانيا وتركيا للقضاء على معاهدة سيفر، حيث تجاهلت المعاهدة أي ذكر لحقوق الأكراد في قيام دولة أو ذكر للمسألة الكردية باستثناء النص على احترام حقوق الأقليات واحتفظت فيها تركيا بحدودها السابقة.

وفي سنة 1925 أثرت قضية الموصل حيث جرت عدة مؤتمرات ولقاءات وتمت تسويتها في سنة 1926 وقبلت تركيا بضم ولاية الموصل إلى العراق، وكان للأكراد الدور الأبرز في قرار الضم، حيث انكروا أي علاقة بين الأكراد وتركيا واستفاد الأكراد من هذا القرار لتدريس لغتهم في مدارس الولاية وتعيين موظفين أكراد لإدارة مناطقهم تحت الانتداب البريطاني، وتم ذلك تحت رعاية عصبة الأمم التي اعترفت بحق الأكراد في تقرير مصيرهم، وحثت بريطانيا والعراق على احترام الخصوصية الكردية.

وأصدرت الحكومة العراقية مقابل قبولها عضوا في عصبة الأمم بيانا تلتزم فيه بالحفاظ على حقوق الأكراد في استعمال وتدريس لغتهم واختيار مسؤولي مناطقهم ولكن هذا الحق كان لأكراد العراق فقط دون أكراد إيران وتركيا

الأكراد في النظام الدولي الجديد:

ارتبط الشعب الكردي ارتباطا مباشرا مع الأحداث التي شكلت النظام العالمي بعد الحرب العالمية الأولى، ثم بالنظام الدولي الجديد الذي ظهرت أولى ملامحه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

وما صاحبه من حرب الخليج الأولى والثانية فقد أنظم الأكراد إلى إيران في الحرب الإيرانية العراقية بكل قوتهم التي تتكون من قوات البرزانيين، وكذلك عبد الرحمن قاسم ووجلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد كانوا سببا في إضعاف القوة العراقية

أثناء الحرب وانشغالها بقتال داخل أراضي كردستان مما كان سببا في غضب الرئيس صدام حسين، حيث أنه عندما وجد الفرصة نكل بها وعاقبهم عقابا شديدا في حملة الأنفال المعروفة

سنة 1989

وأثناء الحرب عقدت الحكومة العراقية مفاوضات مع جلال الطالباني بهدف شق صف الأكراد وفشلت تلك المفاوضات بسبب عدم الاتفاق على مدى السلطات التي ستمنح للأكراد في مناطق الحكم الذاتي.

وكذلك استغلت تركيا الحرب العراقية الإيرانية لتصفية حساباتها مع أكراد تركيا ودخلت معهم في مطاردة في الجبال فكانت الحرب العراقية وبالأعلى على الأكراد، حيث أنهم لم يسلموا من آثارها وتحملوا الكثير من الأعباء والخسائر.

وجاءت حرب الخليج الثانية بسبب اجتياح العراق للكويت ورفضه للانسحاب منها، وانتهز الأكراد فرصة الحرب وتمردوا على السلطة العراقية غير أن هذا التمرد لم يدم طويلا، حيث أنه وبعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت اتجه إلى المناطق الكردية وسحق التمرد وسيطر على منطقة كردستان، مما اضطر بعض الفصائل الكردية للدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية بهدف وقف القتال والمطالبة بالحكم الذاتي في ظل تخلي المجتمع الدولي عنهم وعدم حمايتهم عسكريا وبعد فشل تلك المفاوضات وتعنت الطرفين أنشأت أمريكا وبريطانيا المنطقة الآمنة في شمال العراق الى منطقة تحضي بنوع من الحكم الذاتي تحت سيطرة الحزبين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزان وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.

وظل الأمر على ما هو عليه مع خلافات ونزاعات مسلحة بين الحزبين وحصار من طرف الحكومة العراقية لمنطقة كردستان العراق إلى بداية الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003

التي شارك فيها الأكراد إلى جانب القوات الأمريكية على أمل الحصول على مطالبهم التاريخية والتي تحقق منها الشيء الكثير بعد نهاية الحرب إلا أنه لا يمكن القول إن القضية الكردية في العراق قد حسمت نهائياً إذ أنه لا زالت المنطقة الكردية في العراق خاضعة للسلطة المركزية وجزء من العراق الموحد.

المبحث الثالث

مواقف الدول الفاعلة دولياً من القضية الكردية

كان ولازال للكثير من الدول الفاعلة مواقف من القضية الكردية والتي لعبت دوراً في تأجيج الوضع في كردستان وإذكاء الخلافات بين الكرد ودولهم، سنذكر أهم هذه الدول في هذا المبحث وهي:

الموقف البريطاني:

كانت بريطانيا ولا زالت تعتبر من أول دول العالم المهتمة بالمنطقة الكردية والقضية الكردية بالذات فقد حاولت السياسة البريطانية إن تجد لها قاعدة لدى الأكراد وخاصة في العراق وأخضعت هذه المسألة التي يشتغل أوراها بين آونة وأخرى لصالح الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط والعراق خاصة بعد اكتشاف البترول (المفتي، 2013: 345).

والدور البريطاني ليس جديد بل هو قديم جداً وكان في بدايته عن طريق شركة الهند الشرقية أخذ أحياناً شكل التدخل الاقتصادي في ظاهره والقصد منه هو التمكين لتغلغل النفوذ السياسي البريطاني والحملات الحربية والاحتلال والسيطرة على شعوب المنطقة، فعندما نشب الخلاف بسبب الحدود بين العثمانيين وإيران في أواخر القرن التاسع عشر عرضت بريطانيا إلى جانب روسيا التوسط والتدخل لحل الخلاف وذلك بهدف الإبقاء على الأمن والاستقرار في تلك المنطقة القريبة من الخليج، حيث مصالح بريطانيا الاستراتيجية البحرية والاستعمارية وكان لبريطانيا الدور الأبرز في عقد معاهدة أرضروم سنة 1874 التي كانت وبالاً على الأكراد والعرب حيث تنازلت الدولة العثمانية لإيران عن منطقة كردستان وأطلقت يدها في المقاطعات الكردية وزاد هذا الاهتمام البريطاني بعد اكتشاف النفط في المنطقة وبعثت بريطانيا بجواسيسها للمنطقة وأخذوا

يتجولون في كردستان العراق تمهيدا لاحتلالها بعد أن سيطروا على العراق أثناء الحرب العالمية الأولى، وبالفعل تمت السيطرة على ولاية الموصل التي تتضمن مناطق الأكراد وأعطت الوعود للأكراد بحكم ذاتي تم تراجع وتجاهلت وعودها.

وتم ضم ولاية الموصل رسميا إلى العراق ووضعها تحت الانتداب البريطاني في سنة 1925 برعاية عصبة الأمم.

وبعد الحرب العالمية الثانية مارست بريطانيا ضغوطات كبيرة على الاتحاد السوفيتي للانسحاب من شمال إيران، مما سبب انهيار جمهورية مهاباد الكردية وسيطرة إيران على المنطقة بالكامل.

وقد ناهضت بريطانيا مشروع الدولة الكردية خوفا من هيمنة الاتحاد السوفيتي على منابع النفط في المنطقة، وكان لتقلبات الأوضاع العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وانهيار الاتحاد السوفيتي دافعا لسيطرة بريطانية أمريكية على المنطقة وخاصة بعد حرب الخليج الثانية وجعل منطقة شمال العراق منطقة محمية من طرف هاتين الدولتين والحضر الجوي الذي فرض على المنطقة ثم جاءت حرب احتلال العراق سنة 2003 التي كانت القوات البريطانية حاضرة فيها وبقوة وشريك فعلي للقوات الأمريكية في تلك الحرب ودور بريطانيا فيما حصل بالعراق نتيجة تلك الحرب والاحتلال.

الموقف الأمريكي:

بدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وتبلور بعد الحرب العالمية الثانية وإعلان أرض فلسطين دولة لإسرائيل، حيث كانت منطقة الشرق العربي وإيران منطقة نفوذ بريطاني فرنسي، حيث كانت إيران والعراق وفلسطين منطقة الخليج العربي تحت الاستعمار البريطاني وسوريا ولبنان تحت الاستعمار الفرنسي، وحيث أن السياسة الأمريكية والبريطانية تكون في غالب

الأوقات متوافقة وتسير في نفس الاتجاه وقليلًا ما تختلف الدولتان حول أي ملف فإن السياسة الأمريكية تجاه القضية الكردية لا تختلف عن السياسة البريطانية.

وحيث أن ما يهم الدولتان في المنطقة برمتها هو:

- 1- ضمان حرية التجار والوصول إلى النفط بأسعار معتدلة.
 - 2- ضمان الاستقرار الإقليمي وحل النزاعات.
 - 3- ضمان أمن إسرائيل.
 - 4- ضمان أمن الحكومات العربية الموالية أو الصديقة.
 - 5- التعهد بنشر الديمقراطية.
- وقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالقضية الكردية واعتبرتها من الأهداف الاستراتيجية الأمريكية وخاصة في حرب الخليج الثانية والثالثة ما بين عامي 1991-2003 (المفتي، 2013: 734).

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وانسحاب القوات العراقية من الكويت اتجهت هذه القوات شمال العراق أو ما يعرف بالمنطقة الكردية لتأديب التمرد الكردي وتقاوست الولايات المتحدة الأمريكية عن إنقاذ الأكراد من بطش الجيش العراقي وبعد فترة ليست بالقصيرة أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوي، وتحولت المنطقة الكردية إلى منطقة آمنة في حين تقاوست الولايات المتحدة عن اجتياح تركيا لشمال العراق لمطاردة قوات حزب العمال الكردستاني.

ويعتبر من المؤكد أن للمخابرات الأمريكية الدور الأكبر في القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني التركي عبد الله أو جلان سنة 1999 في كينيا وغضت الطرف عن توغل القوات الإيرانية التي تطارد قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في شمال العراق، وهذه السياسة المتناقضة مع القضية الكردية توجي بأن الهدف ليس مساعدة الأكراد، وقبل بداية

الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 بدأ الأكراد في الاستعداد للمشاركة فيها لكي يضمنوا تحقيق أهدافهم منها وبالفعل ساهموا في هزيمة الجيش العراقي وتحقق الهدف الأمريكي من الحرب وظل الحلم الكردي يتأرجح إلى يومنا هذا، حيث أن القضية الكردية في العراق لم يتم حسمها إلى اليوم.

الموقف الاسرائيلي:

أصبح من الشائع جدا في الأوساط السياسة في المنطقة والعالم أن هناك تعاونا إسرائيليا كرديا وخاصة أكراد العراق ومنذ زمن ليس بالقريب، وكانت موافقة الجانب الكردي العراقي على التعاون مع إسرائيل فرصة ذهبية لإضعاف العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا. وبما أن المصادر في هذا الجانب شحيحة وغير دقيقة فإننا سنورد بالنص ما ورد في كتاب للصحفي الإسرائيلي شلومونكديمون وهو شاهد على الأحداث حيث يقول في مقدمة كتابه. امتدت قبضة ملاك الموت المخيفة في نهاية المطاف لتقبض روح العلاقة الإسرائيلية الكردية، تلك العلاقة التي تواصلت الاثنتي عشرة سنة، واتسمت بالتعاون المكثف، لتصل إلى نهايتها في السادس من مارس سنة 1975، سقط الستار، وتوزع الممثلون كل في المكان الذي اختاره، أو قيضته له ظروفه.

وخلال تلك السنوات الاثنتي عشرة قاد الملا مصطفى البرزاني التمرد الكردي، ضد حكومات العراق وجيشها، مرتكزا إلى وفود المستشارين الإسرائيليين الذين لم يفارقوه، أو يفارقوا معسكره، طيلة تلك السنوات.

لقد بذلت إسرائيل أقصى ما في وسعها من أجل مساعدة الأكراد، وإضافة إلى المستشارين والمدربين، والتدريبات التي عقدتها على أراضيها للجنود الأكراد، والمساعدة على الصعيد

الدولي، وبناء مستشفى ميدان بجميع أجهزته وأطبائه، فقد قدمت إسرائيل للأكراد كما هائلا جدا من المواد الحربية والذخائر لمساعدتهم في تمردهم لمواجهة الجيش العراقي.

وفي الثالث عشر من مارس سنة 1975 عقد إسحاق رابين رئيس الحكومة اجتماعا في مكتبه بمشاركة وزير الدفاع شمعون بيرس ورئيس الأركان مردخاي غور وعدد من الضباط وخلال الاجتماع حاول رابين أن يعرف فيما إذا كانت هناك أية إمكانية لإحياء التمرد الكردي، بيد أن جميع من كانت لديهم علاقة بالأمر أكدوا له عقم المحاولة. فالطريقان الوحيدان لتقديم المساعدات للأكراد هما إيران وتركيا، وهذان الطريقان باتا مغلقين تماما.

وفي نهاية الجلسة قال رابين.. حسنا ما العمل؟

ليس أمامنا سوى أن نتوقف عند هذا الحد.

وفي العشرين من مارس سنة 1975 صاغ يهوش فاطه ركابي وثيقة تحت عنوان عبر مستقاة من قضية الأكراد، وقد تم تسليم هذه الوثيقة إلى وزير الدفاع شمعون بيرس، وجاء فيها:

1- إن هذه القضية تدل على تدني مكانة الأقليات الوطنية في الشرق الأوسط كعامل سياسي يمكن لإسرائيل استخدامه كتقل مواز للقومية العربية.

2- إن تطور المعدات الحربية التكنولوجية يتيح الفرصة للأقليات، والجماعات الإرهابية الألاح أضرار جسيمة بالتجمعات التي تفوقهم أضعافا مضاعفة. وفي نفس الوقت فإن تطور هذه الأسئلة يسمح للجيش النظامية بتوجيه ضربات جماعية مؤلمة للغاية للأقليات الإقليمية على أراضيها.

3- بالإمكان الشروع بتقديم المساعدة إلى الأقليات النائرة بكميات صغيرة، بيد أن المميزات التي تتمتع بها الجيوش النظامية والحكومات، تحتم أن يتم زيادة هذه المساعدات. لقد ازدادت

المطالب العسكرية الكردية الأخيرة إلى الدرجة التي ألقت ظلا من الشكوك على الجدوى الناجمة عن نضالهم للجهات التي تقدم لهم المساعدات.

4- ستكون هناك اتجاهات لدعم الأقليات، إذا كانت تستخدم المساعدات المقدمة إليها بصورة مجدية وفعالة. وقد وجهت العديد من الانتقادات للأكراد على سلبيتهم، وعدم استغلالهم الفرص السانحة للقتال (نكديمون، 1997: 319).

ونستطيع إذا أجملنا ما وصلنا إليه من دراسة التسريبات الإسرائيلية عن علاقة إسرائيل بالأكراد أن نصل إلى حقيقة مفادها أن الأكراد استطاعوا بدعم الإسرائيليين لهم الصمود وتجنب الهزيمة امام الجيش العراقي.

أن الفضل كان للإسرائيليين في انتصار الأكراد على الجيش العراقي في موقعه هندرين سنة 1966 حيث كانت بقيادة وتخطيط إسرائيلي.

إن إسرائيل حاولت دفع الملا مصطفى البرزاني إلى إشغال الجيش العراقي ومحاولة فتح جبهة داخلية له في حربي سنة 1967-1973، حيث نجحوا في المرة الأولى وفسلوا في الثانية. ولكن إسرائيل لم تحاول التدخل بين إيران والأكراد الموجودين على أرضها، وكذلك الحال مع تركيا، حيث تعتبر تركيا حليف لإسرائيل واقتصر دور إسرائيل على زعزعة أمن العراق باستعمال القضية الكردية.

ويرى الباحث انه وبالرغم من إقرار العالم والمجتمع الدولي لحق تقرير المصير والحكم الذاتي للأقليات إلا أن القضية الكردية في عمومها لم تستند من ذلك استفاضة واضحة، حيث ما زالت تركيا وإيران وسوريا لا تعترف بوجود أقلية كردية وتعتبر أن دولها لا تشمل على أية أقليات باستثناء العراق الذي كان ولا يزال أكثر الدول اعترافا وخدمة لحقوق الأكراد.

ومما زاد من تعنت هذه الدول هو التدخل الدولي ممثلاً في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان توظفان القضية الكردية لصالحهما ولتحقيق مصالحهما والحفاظ على حماية أمن إسرائيل والسيطرة على المنطقة.

وإسرائيل أيضاً كان لها دور في القضية الكردية، حيث نجحت في تحريك الاكراد في العراق وصمودهم لفترة من الزمن.

الفصل الرابع

موقف الاكتراد من الربيع العربي وافاق الحل للمسألة الكردية في سوريا

الفصل الرابع

موقف الاكراد من الربيع العربي وفاق الحل للمسألة الكردية في سوريا

ونحن في مطلع الالفية الثالثة نرى المتغيرات التي طرأت علي السياسة الدولية وما عكسته على الساحة الكردية وخاصة بعد 11 يوليو سنة 2001 في الولايات المتحدة الامريكية وماتلاها من احداث.

وبعد ان تفجرت احداث الربيع العربي في المنطقة العربية لم تكن سوريا بمنأى عن هذه الاحداث، وبالرغم من قلة عدد الاكراد في سوريا الا انهم كان لهم دور كبير وتأثير ظاهر علي الاحداث في سوريا.

ويتناول هذا الفصل موقف الاكراد من الربيع العربي وفاق الحل للمسألة الكردية في سوريا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: موقف اكراد سوريا من الربيع العربي.

المبحث الثاني: موقف الاكراد عموما والقوى الدولية الفاعلة من الربيع العربي والمسألة الكردية في سوريا

المبحث الثالث: افاق الحل للمسألة الكردية في سوريا.

المبحث الأول

موقف اكراد سوريا من الربيع العربي

تعتبر سوريا من اصغر دول المنطقة من حيث الجغرافيا وعدد السكان الأكراد بها حيث لا يتجاوز عددهم اليوم بسوريا أكثر من مليوني نسمة يتوزعون في الشمال السوري ويتركز الأكراد في حي الكرد في دمشق ويشكلون الطبقة المثقفة الكردية وفي منطقة الجزيرة وعين العرب وشمال حلب مناطقهم على طول الحدود التركية مع سوريا، ويمتحن أكراد هذه المناطق الزراعة منذ القدم وبعض الحرف الأخرى.

وقد ازداد عدد الأكراد في سوريا على ثلاث فترات تاريخية متباعدة عن بعضها البعض، حيث كانت موجة الهجرة الكردية الأولى بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر أثناء حكم الدولة الأيوبية والتي من أشهر قادتها القائد الكردي المسلم صلاح الدين الأيوبي، وهذا الأمر يعطي مؤشرا على أن وجود الأكراد في سوريا ليس أمرا طارئاً، جاء بناء على موجات نزوح أو تهجير حديثة وإنما يمكن القول أن موجات النزوح التي جرت خلال القرن العشرين كانت كبيرة ويمثل أفرادها العدد الأكبر من الأكراد المتواجدين في سوريا اليوم، والتي جاءت من تركيا وخلقت المسألة الكردية في سوريا والتي تميزها عن أخواتها في إيران والعراق وتركيا وهذا ما يجعل المشكلة الكردية في سوريا جزء من المشكلة التركية وأثرا من آثارها.

ان تحطيم مشروع الكيان الكردي في كردستان تركيا وقيام الجمهورية التركية الجديدة بقومنة مجالها البشري السيادي الجديد وتتركه وفق نموذج الدولة - الأمة أو الدولة القومية الأوروبية النمطية أدى إلى نشوب ثورات كردية ضارية ضد سياسة الصهر القومي للنظام التركي الجديد

وبين عامي 1938/1925 قام الأكراد في كردستان بسبع عشرة ثورة ضد تلك السياسة. بدأت بثورة الشيخ سعيد بيران عام 1925 وانتهت بثورة سيد رضا سنة 1938 في درسيم، لتسجل هذه الثورة ونهاية الثورات العشائرية الكردية ضد الحكومة التركية ونتج عن سحق ثورة النورسي سنة 1925 وعن كل الثورات الكردية تدفق هجرة كردية جماعية جديدة بالمئات والآلاف إلى سورية الانتدابية بمعنى أنها كانت نتاج سياسات القمع الإثني في عقب كل ثورة تقوم بها العشائر الكردية وتركز معظم الهجرات في منطقة الجزيرة السورية التي أطلق عليها الفرنسيون اسم الجزيرة العليا أو في ما يغطيه التشكيل الإداري لمحافظة الجزيرة السورية التي سينتكرس اسمها لاحقا باسم محافظة الحسكة.

وكثيرا توجهت الهجرات الأرمنية القسرية والكبيرة أكثر ما توجهت إلى المدن السورية الداخلية وكانت هذه هي موجة الهجرة الثانية (باروت، 2013: 17).

أما الموجة الثالثة فكانت نتيجة الاكتظاظ السكاني في مناطق جنوب شرق الأناضول ومدينة ديار بكر والشح في مصادر الدخل، وفي المقابل جعلت النهضة الزراعية التي تشهدها سوريا في الفترة ما بين عامي (1947-1962) وعدم تمييز الحكومة السورية في توزيع الأراضي بين فلاح وآخر وكذلك التحالف القوي بين الحزب الديمقراطي الكردي وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في عهد عبد الناصر، كل ذلك جعل الفلاحين الأكراد يهاجرون بأعداد كبيرة من تركيا إلى سورية واستوطنوا في مناطق الزراعة في الشمال السوري.

علما بأن الحدود التي تم ترسيمها بين تركيا وسورية بعد الحرب العالمية الأولى قسمت بعض القبائل الكردية إلى قسمين يعيشان بين تركيا وسورية والقبائل التي نزحت من تركيا استقرت في سوريا في المدن الكبيرة مثل حلب ودمشق واللاذقية وحماة، وكان هذه المجاميع تحمل الكثير من المشاعر القومية والعلم، ولذلك فإنه يجب فهم ما حدث في كردستان تركيا لكي نفهم ما يجري

بخصوص أكراد سوريا وبسبب العدد البسيط لأكراد سوريا فإنهم دائماً يمثلون التابع للتحركات الكردية القوية في الدول المجاورة، وبسبب هجرة نزوح بعض المشاركين في الانتفاضات والحركات المسلحة والسياسية من تركيا إلى سوريا ظهرت بوادر مناشط كردية في المدن السورية. ويجدر بالذكر أن هذه النشاطات لم تشكل أي ازعاج للفرنسيين بل حاولت فرنسا على العكس من ذلك الاستفادة من هذه التحركات والتجمعات وشجعتها على العمل حيث منحهم الانتداب الفرنسي بعض الامتيازات والحقوق وصدرت لهم مطبوعات باللغة الكردية وأسسوا نوادي ثقافية واجتماعية في مناطق تواجدهم الكثيف ويعتقد أن فرنسا كان لها هدفان من احتواء الأكراد السوريين. أولهما: جعل الأكراد في موقف المساند للانتداب في مواجهة الحركة الوطنية السورية المطالبة بالاستقلال.

وثانيهما: الضغط على تركيا للموافقة على ترسيم الحدود بينها وبين سوريا واللعب بالورقة الكردية على أساس أن أكراد سوريا يمكنهم زعزعة أمن تركيا واختراق الحدود وتركزت مطالب أكراد سوريا حول تحسين وضعهم الاجتماعي والثقافي ضمن الدولة السورية. ولم تتوقف فرنسا محاولة إثارة النعرات العرقية لدى الأكراد ولكن حدث ما أثار العداء بين الأكراد وفرنسا بسبب منح تركيا لواء الاسكندرون الذي يتواجد به عدد غير قليل من الاكراد. وبعد خروج الاحتلال الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية انخرط الأكراد في الحياة السياسية السورية وانضموا للأحزاب وعملوا معها بكل إخلاص وتقاني، وبالرغم من محاولات آل البرزاني تأسيس حزب تابع للحزب الديمقراطي الكردستاني ويحمل نفس الاسم إلا أن أكراد سوريا كانوا يصرون على العمل مع الحركة الوطنية السورية. ولعبت شخصية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والكاريزما التي يتمتع بها دورا في استقطاب أكراد سوريا عند ترؤسه للجمهورية العربية المتحدة.

ووجود زعامات كردية عديدة على رأس أحزاب وطنية سورية وأعضاء فاعلين بها أضعف احتمالية نشوء مشكلة كردية في سوريا.

وكذلك وصول عدد من الأكراد إلى البرلمان السوري والحرية التي يتمتع بها الأكراد في سوريا كل هذه العوامل كانت من الاسباب التي خففت وجود اشكاليه بين الكرد والدولة السورية فوضع الأكراد في سوريا يختلف عنه في أي من الدول المجاورة الثلاث ذات التواجد الكردي حيث وصل زعماء الأكراد أكثر من مرة إلى أعلى المراتب في الدولة السورية، فكان منهم محمد علي العابد رئيسا للجمهورية السورية بين عامي 1932-1936، وكذلك حسني الزعيم رئيس الجمهورية السورية سنة 1949 وغيرهم كثيرون.

وبالرغم من تدخلات أكراد العراق واستحداث مصطلح كردستان الغربية وفتح فرع للحزب الديمقراطي الكردستاني الا ان ذلك الحزب كان جل أعضائه من أكراد الأطراف اللاجئين والمهاجرين من تركيا ثم ما لبث هذا الحزب أن تفرعت منه أغلب الأحزاب اللاحقة وبالرغم من كل المحاولات لاعتبار سوريا موطننا وجزء من كردستان إلا أن هناك عاملين مؤثرين حالات دون ذلك ومنعا نشوء كردستان الغربية.

العامل الاول: أن أكراد سوريا الأصليين كانوا لا يرغبون في قيام اقليم مستقل على غرار اقليم كردستان العراق، وكانوا مندمجين في المجتمع السوري ومتحصلين على كافة حقوقهم مثلهم مثل أي مواطن سوري من القوميات والديانات الأخرى، حيث يعتبر أكراد سوريا الأصليين هم أصحاب التأثير القوي سياسيا واجتماعيا وخاصة أكراد المدن السورية في حلب ودمشق.

والعامل الثاني: أن الأكراد في أماكن تواجدهم لم يشكلوا يوما من الأيام أغلبية السكان، حيث قلة عددهم الذي لا يتجاوز إلى اليوم أكثر من مليوني نسمة وتوزعهم بين القرى والمدن السورية جعل منهم أقلية حتى في أماكن كثافتهم.

وهذان العاملان الرئيسيان أبطلا أن تكون هناك كردستان غربية وما دامت لا تتوفر الرغبة ولا الإقليم المستقل لن تكون هناك مطالبات جادة وحقيقية بذلك، وكان للحركة الكردية الحديثة شأن كبير في تحويل المجتمعات الكردية المحلية السورية الي التفكير القومي وفي تعزيز روابطهما القومية على الرغم من عدم اتصالها الجغرافي والبشري الكردي المباشر، ومن تعرب قسم كبير منها في مراحل تاريخية سابقة مثل غيره من الإثنيات التي امتزجت في تكوين المجتمع السوري بثقافته العربية.

يصعب تقدير عدد السكان في هذه المجتمعات المحلية أو في المجتمع الكردي السوري بل لا يمكن تحديد هذا العدد بشكل دقيق في ضوء بيانات موثوق بها، لذلك نكتفي بالتقدير فقط، وسنخص بالذكر هنا المجتمعات المحلية الكردية السورية التي يسهل تقدير عدد سكانها، لأنها تتميز بأغلبية كردية، وإذا ما استخدمنا إحصاء مجموعة حقوق الأقليات في لندن وهو تقرير معقول بالنظر إلى خبرة واضعيه الجيدة في المجتمعات المحلية الكردية السورية.

إذا ما استخدمنا إحصاءه لعدد الأكراد في سورية في سنة 1958 والبالغ 743000 نسبة من أصل 9200000 نسمة يمثلون إجمالي سكان سورية إلى ما نسبته 8% نجد أن عدد السكان الأكراد في حده الأدنى بمعدل نمو السكاني قدره 2% وصل إلى 1218970 في سنة 2010 بنسبة 5.9% من مجموع السكان في سورية أما عدده في حده الأعلى بمعدل نمو سكاني قدره 3 في المئة فوصل إلى 1555677 نسمة في عام 2010 بنسبة 7.6 في المئة من مجموع السكان في سورية.

يتركز أكراد سورية الذين لم يهاجروا إلى المدن الداخلية بفعل ديناميات الهجرة الداخلية وفي مقدمتها المدنيتان المليونيتان حلب ودمشق وفي المناطق التخومية الحدودية في مجتمعات محلية على طول الحدود السورية التركية من منطقة عين ديوار في أعلى زاوية حدود منطقة منقار البط

قضاء دجلة سابقا وفي التقسيمات الإدارية السورية أو في قضاء المالكية حاليا إلى منطقة عفرين شمال مدينة حلب وتقع المجتمعات المحلية الكردية في هذه المناطق الحدودية في كل من المالكية التي تكاد أن تتكرر بفعل كثافة الهجرة المسيحية السريانية منها إلى خارجها وفي القحطانية والجوادية وعامودا والدرباسية التي تكررت أي أصبحت كردية بشكل كامل بفعل هجرة المسيحيين السريان القسوارنة منها ورأس العين وعين العرب كوباني وليس هناك أي تواصل ممتد بين هذه المجتمعات المحلية الكردية لكن التركيز الأكبر من ناحية مقداره النسبي وكثافته هو في منطقة القامشلي بمحافظة الحسكة (الجزيرة السورية سابقا).

وعدد السكان في الطرق الأخر من المجتمعات الكردية المحلية شمال مدينة حلب والواقعة في إطار الحدود الإدارية في محافظة حلب والمتركة في عفرين وعين العرب فيبلغ على مستوى ناحية عفرين 77629 نسمة ويصل عددهم في مركز عفرين إلى 75882 نسمة.

وفي ضوء بيانات سكانية محدثة فإن حجم سكان منطقة القامشلي والنواحي التابعة لها يبلغ 492953 نسمة، يشكلون ما نسبته 33.4% من إجمالي سكان محافظة الحسكة البالغ بداية عام 2011، 1476988 نسمة بينما يبلغ عدد سكان ناحية عامودا وقرها 64976 نسمة يشكلون ما نسبته 4.4% من إجمالي سكان المحافظة في حين يبلغ عدد سكان منطقة المالكية مع نواحيها 222419 نسمة أي نسبة 15.1% من مجموع سكان محافظة الحسكة ويبلغ عدد سكان منطقة رأس العين مع نواحيها 205221 نسمة أي ما يعادل 13.9% من سكان محافظة الحسكة وفي حين يتركز الأكراد في تلك المناطق فإن العرب يتركزون في جنوبها.

وبهذا يتبين لنا تقديريا عدد السكان المحليين الكرد الذين يتركزون في مدينة القامشلي التي تم الاعتماد عليها في إطلاق لفظ كردستان الغربية (مجموعة باحثين، 2013: 66).

كان أول حزب سياسي كردي في سوريا بعد استقلال سوريا وتحديدا سنة 1957 حيث تأسس الحزب الديمقراطي الكردي السوري وكان أول رئيس له السيد نور الدين زازا والذي ينحدر من أصول كردية تركية وابن لعائلة من أعيان مادن نزحت إلى سوريا في ثلاثينيات القرن الماضي واستقطب الحزب عددا من مجموعات شبابية انتمت الى الحزب الشيوعي الكردي وانضمت إليه تنظيمات أخرى مثل حزب - الحرية آزادي والبارتي القديم وجمعية وحدة الشباب الكردي في القامشلي ليصبح الحزب هو التنظيم الكردي الأوحد في سوريا.

وبين عامي 1957-1965 شهد الحزب انقسامات وصراعات متأثرا بشمال العراق والانقسامات التي حصلت فيه بسبب خلفيات سياسية وأيدلوجية بين اليسار واليمين، فقد كانت حالة الانقسام حالة عامة في تلك الفترة، حيث انقسمت الأحزاب العربية أيضا ولم تكن حالة خاصة بالأحزاب الكردية.

وتوالى الانشقاقات وانقسمت الكثير من الأحزاب ونشأت أحزاب كردية جديد في سوريا (تكرس الانقسام في بداية السبعينات على الرغم من محاولات الاتحاد كلها وبداية صيرورة الانشقاقات بالتوسع عندما أنشأ دهام ميرو الحزب الديمقراطي الكردي -البارتي وهو اسم الحزب ذاته الذي أسسه عبد الحميد درويش الأمر الذي جعل الأخير يضيف كلمة التقدمي إلى اسم حزبه وذلك في المؤتمر الرابع للحزب سنة 1977، كما شهدت فترة السبعينيات تأسيس حزب جديد باسم حزب اليسار بزعامة صلاح بدر الدين الذي انفصل عنه صالح كدو في سنة 1977 وشكل الحزب الاشتراكي الكردي، فيما غير بدر الدين اسم حزبه إلى حزب الاتحاد الشعبي الكردي وقد أصابت الانشقاقات الحزب اليساري الكردي عثمان صبري وانقسم إلى حزبين يحملان الاسم نفسه الأول بزعامة يوسف ديبو والثاني بزعامة موسى، وأسس ضمن صيرورة الانشقاقات هذه إضافة إلى المؤتمر الأبوجي والمؤتمر الكردستاني العراقي عدد من الأحزاب الكردية مثل حزب الاتحاد

الديمقراطي الكردي وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي (يكتيي) بزعامة اسماعيل عمر الذي توفي في سنة 2010 من دون انتخاب رئيس له حتى الآن (فريق باحثين، 2013: 78).

ومن أهم الأحزاب الكردية السورية:

الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سورية والحزب التقدمي الديمقراطي الكردي وحزب المساواة الديمقراطي الكردي وحزب المساواة الديمقراطي الكردي وحزب ازادي وحزب الوحدة الديمقراطي وحزب المستقبل الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الوفاق الديمقراطي والحزب اليساري الكردي

وتتطلع معظم الأحزاب الكردية إلى الوصول إلى حل المسألة الكردية بالطرق الديمقراطية والسلمية في إطار الدولة السورية باستثناء تيار المستقبل الذي يدعو إلى المطالبة بدولة كردية مستقلة أو ضم مناطق أكراد سوريا إلى كردستان العراق وتتفق معظم الأحزاب والقوى الكردية على المطالبة باعتراف دستور سوريا بالأكراد قومية ثانية في الدولة وبأن المناطق التي يعيش فيها الأكراد هي أرض كردية تاريخية والاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد، وكذلك الحقوق السياسية وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس هناك اتفاق كردي على مفهوم الحقوق الثقافية والسياسية بين الأحزاب والقوى الكردية وهي مطالب عامه وغير محدد .

كما يخلو الطيف السياسي الكردي من وجود أحزاب دينية خلافا لكردستان العراق.

وتعاني الأحزاب الكردية في العراق حالها حال معظم الأحزاب في سوريا والمنطقة من شخصنة الحزب فرئيس الحزب هو رئيس مدى الحياة ولا يستثنى من ذلك إلا عدد قليل من تلك الأحزاب. وتعتبر الأحزاب الكردية أحزاب قومية كردية تعمل في إطار المجتمع السوري حتى أن عددا ليس بقليل منها كان ضمن التحالف بين الأحزاب السورية والمتمثل في إعلان دمشق سنة 2005 الذي ضم أوسع طيف معارض سوري كما كانوا دائما أكراد سوريا بأحزابهم منصهرين ومندمجين

في المجتمع السوري والحراك السياسي السوري، وكما ذكرنا سابقا فإن اندماجهم في المجتمع السوري أوصل الكثير منهم إلى أعلى المراكز حتى رئاسة الدولة.

وأحداث الربيع العربي بغض النظر عن كونها ثورة النخب أو انتفاضة شعب مظلوم أو مؤامرة دولية أو حركات إرهابية استغلت ثورة الشعب، فلن ندخل في الانحياز لأي طرف ولكن رأينا أنه من واجبا لتغطية مشاركة الأكراد السوريين في أحداث الربيع العربي وتأثيره عليهم رأينا أنه يستلزم التعرّيج على بداية أحداث الربيع العربي في سوريا وعن أسبابها وكيف تحولت إلى حرب أهلية.

بدأت الأحداث في سوريا يوم 2011/3/15 متأثرة بالثورات التي سبقتها في ليبيا وتونس ومصر وكانت لأحداث سورية الكثير من الأسباب الخاصة وكل طرف يروي أسبابه التي تتناسب مع تحليله للحدث ولكن ما تراه الدراسة أنها كانت انتفاضة شبابية انطلقت تماهيا مع غيرها من الثورات في المنطقة أخطأت السلطة في التعامل معها واستغلتها دول وقوى أخرى ومنها المعارضة السورية في تصفية حساباتها مع الحكومة السورية فالمعارضة السورية عملت على تحويل مطالب الشباب في الحرية والكرامة لإشعال ثورة داخل سوريا وبعض الدول التي كانت لديها خلافات مع الحكومة السورية بسبب خط الغاز وخلافات سياسية أخرى مثل قطر وتركيا والسعودية، وكل هذه الدول كان لها دور في تحويل الصراع إلى صراع مسلح مستغلين المعالجات الخاطئة للحكومة السورية وتطور الأمر رويدا رويدا إلى حرب أهلية أكلت الأخضر واليابس.

ويمكن تقسيم اسباب الثورة او الاحداث في سوريا الى ثلاثة اقسام

1: اسباب اقتصاديه

وتتمحور هذه الاسباب في الحالة الاقتصادية للمواطن وتدني دخل الفرد والفساد الاداري.

والجفاف في مناطق سوريا الشمالية ونزوح الالاف الى المدن

2: اسباب سياسيه

منح الحكومة السورية إيران عقد مد خطوط الغاز لأوروبا وحرمان دول الخليج من هذا الامتياز، لعب دورا مهما في تدخل دول الخليج في الصراع السوري وتأجيجه وكذلك وجود حزب ذو توجه اسلامي سني على سدة الحكم في تركيا لعب دورا في دعم تركيا لتيار الاسلام السياسي او تيار الاخوان المسلمين ضد الحكومة السورية التي يرأسها بشار الاسد العلوي المذهب والمدعوم من ايران الشيعية.

3: اسباب اجتماعيه

توجه الحكومة السورية في السنوات الأخيرة الي تركيز السلطات الأمنية في ايدي ابناء الطائفة العلوية سبب احتقان لدى ابنا السنة الذين يمثلون غالبية الشعب السوري، ولكن ما يهمننا في هذه الدراسة كيفية تعاطي الأكراد معها وأثرها عليهم وتأثيرهم بها.

ويجدر بنا هنا التعرّيج قليلا على أحداث سنة 2004 في القامشلي التي كان سببها مباراة في كرة القدم بين فريقين من مدينة القامشلي ودير الزور والتي تحولت إلى انتفاضة كردية سرعان ما تم احتوائها من الحكومة السورية والتي كادت أن تسبب في فتنة بين العرب والأكراد وتدعي بعض الأحزاب الكردية أنه تم التعامل معها بعنصرية من طرف قوات الأمن وكان نتيجتها أربعة قتلى من الأكراد وعدد من الجرحى وكانت هذه الأحداث أحد أسباب انضمام الأكراد إلى أحداث سنة 2011 ومشاركتهم الفاعلة فيها في بداياتها.

وساهمت ما يسمى انتفاضة الأكراد سنة 2004 في تكوين اتجاه كردي عن ما قبلها إذ زادت قوة القوى المناهضة للحكومة في الرأي العام الكردي والقاعدة الشعبية الكردية، بعد مراحل من التوافق والمسايرة تم التأسيس لها بسبب خلافات الحكومة السورية مع العراق وتركيا وإيواء عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي، ودعمه في كفاحه المسلح قبل توقيع الحكومة

السورية لاتفاقية أضنه الأمنية مع تركيا وخروج عبد الله أوجلان من سوريا وتوقف دعم سوريا له ولحزبه ومع انطلاق أحداث الربيع العربي في سوريا نجد أن الأكراد انخرطوا مبكرا فيها متبنين شعاراتها الجامعة (الكرامة والحرية).

ولكن الحكومة السورية حاولت تحييد الأكراد عن الأحداث بعد أن امتدت الاحتجاجات إلى المناطق الكردية، أشار امتداد الاحتجاجات إلى المناطق الكردية إلى احتمال التحاق الأحزاب بها خصوصا في حال إطلاق النار عن المحتجين على غرار ما حصل في انتفاضة الأكراد سنة 2004، وببدا أن النظام عمد من جديد إلى احتواء الأكراد إذ التقى الرئيس بشار الأسد وجهاء العشائر الكردية في 5 /أبريل سنة 2011 ووعدهم الأكراد بمنحهم الجنسية السورية. وفي 7 /أبريل سنة 2011 أصدر الرئيس الأسد مرسوما تشريعا "رقم 49" يقضي بمنح المسجلين في سجلات أجناب الحسكة الجنسية العربية السورية كما عدل الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي 49 الصادر في 15 سبتمبر سنة 2008 الذي كان ينص "على ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الهيئات الإدارية المسؤول في العاصمة دمشق في حال تغيير الحقوق العينية للأراضي الواقعة في المناطق الحدودية) والذي اشتكى منه الأكراد كونه قيد الاستفادة من العقارات أو الأراضي الزراعية في المناطق الحدودية. فتم استبداله بالمرسوم 43 الصادر في 26 مارس سنة 2011 الذي نقل صلاحية منح التراخيص إلى محافظة الحسكة بدلا من دمشق ونجم عن التغييرات الجديدة مباشرة فورة مشاريع بناء في محافظة الحسكة الحدودية، وبذلك تم تحقيق اثنين من المطالب الجوهرية التي يطالب بها الأكراد والتي تدرجها الأحزاب الكردية ضمن برامجها السياسية (فريق باحثين، 2013: 102).

وفي الجانب الآخر لاحظ بعض السياسيين أن هناك اتجاها لدى بعض الأحزاب الكردية في مشاركات الأكراد في المظاهرات التي كانت تخرج في كل جمعة وكانت أعداد الأكراد بسيطة

اقتصرت على بضعة ألوف، بينما نجد أن تشييع جنازة مشعل التمو في أكتوبر سنة 2011 كانت المشاركة تزيد عن 100 ألف مشيع وكذلك في مارس سنة 2012 عند تنظيم تظاهرة بمناسبة أحداث القامشلي سنة 2004 زادت أعداد المشاركين عن 200 ألف مشارك مما يدل على تحكم بعض الأحزاب الكردية الأكثر تنظيماً في طبيعة مشاركة الأكراد في الاحتياجات وتوجيهها لتحقيق مكاسب خاصة بالأكراد ولا علاقة لها بأحداث الربيع العربي والابتعاد عن المشاركة الفاعلة بها.

فانتهج بعض القادة السياسيين والنشطاء السوريين خطاباً تحفيزياً واستجدائياً لمحاولة استمالة الأكراد وابعادهم عن التحالف مع النظام ومحاولة إدماجهم أكثر في الثورة عليه. وكان من بين الخطوات التي اتخذوها في هذا الاتجاه إطلاق اسم آزادي والتي تعني الحرية على إحدى التظاهرات التي كانت تنطلق يوم الجمعة، وكذلك الاستجابة غير المشروطة من اتحاد تنسيقات الثورة لأن يكون اسم إحدى الجمع "جمعة حماة الديار التي اقترحتها تنسيقه نسياب الكرد".

ثم بدأت الأحزاب الكردية العمل على خلق إطار سياسي جامع يجمع الشارع الكردي ويوجهه تحت شعارات كردية مستقلة وتمت الدعوة إلى المؤتمر الوطني الكردي في أكتوبر سنة 2011 الذي سعى إلى إقرار عنوان سياسي قومي كردي ونجحت الأحزاب جزئياً في ذلك وظهرت الشعارات القومية الكردية البعيدة عن أهداف أحداث الربيع العربي في سوريا، وتجدر الإشارة هنا أن مواقف الأحزاب الكردية كانت مرتبطة بمدى جدية مواقف المجتمع الدولي من الحكومة القائمة في سوريا، وذلك بخلاف الشارع الكردي الذي كان في جزء كبير منه مؤيد للانتفاضة ومنخرط بها ومشارك أيضاً.

المبحث الثاني

موقف الاكراد عموما والقوى الدولية الفاعلة من الربيع العربي والمسألة الكردية

السورية

إطالة أمد الحرب في سوريا وعدم ركون الأطراف المتنازعة لحوار جاد ينهي حالة الحرب والصدام المسلح سمح لأطراف كثيرة بالتدخل لتحقيق مصالحها في سوريا وهذه الأطراف منها دول وأحزاب وتنظيمات وشخصيات دولية ومن الطبيعي أن تتعارض مصلحة سوريا وشعبها مع هذه الأطراف ومن الطبيعي أيضا أن تكون بعض هذه الأطراف لا تريد الخير لسوريا، ولهذا ولغيره عمل كل طرف حسب أجندته وحاول استمالة ومساعدة أحد الأطراف المتصارعة سرا وعلنا، وجميع الأطراف تشدد على أهداف ظاهرة لتدخلها ومن أهمها محاربة الإرهاب في سوريا وكل طرف يرى الإرهاب بمنظوره ويصنفه بمقاييسه وعلى طريقته، ومن الأطراف الفاعلة:

أكراد العراق وتركيا:

تاريخيا طغت صبغة الانقسام الداخلي على المشهد الكردي وفي سوريا أيضا لم يبتعد المشهد عن ذلك الانقسام وهذا الانقسام تفتله وتستفيد منه جهات تريد تسخير الكرد لتنفيذ مشاريعها وفي الحالة الكردية السورية بعد سنة 2011 فإن من أحدث الانقسام هم أكراد الجوار واستفادت منه أطراف كثيرة وتنازع النفوذ في مابات يسمى كرديا كردستان الغربية (سوريا) حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والمجلس الوطني الكردي وهو قريب من مسعود البرزاني بينما يتمتع الأول بدعم من الاتحاد الوطني الكردي بقيادة الطالباني، وقد تمكن الفريقان من الاجتماع في أربيل في يوليو سنة 2012، برعاية مسعود البرزاني واتفق الطرفان على تشكيل اللجنة المركزية العليا للوصول إلى إقامة سلطة واحد داخل كردستان الغربية ويحاول البرزاني بهذه الجهود تثبيت

نفسه زعيما للأكراد في كل مكان حيث كان بنص الاتفاق ان يكون هو الجهة الضامنة لتطبيق اتفاق أربيل.

(يقوم البرزاني بتقوية نفوذه في الإقليم الكردي السوري من خلال تدريب المقاتلين الأكراد السوريين في العراق وذلك على أمل ربط القوى المقاتلة على الأرض به في محاولة لإيجاد توازن مع مليشيا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني المدربة على أيادي حزب العمال الكردستاني ويسعى البرزاني في نهاية المطاف إلى إقامة قوة ترتبط بشكل وثيق بالبشمركة التابعة له) (نزار، 2013: منشورات بالإنترنت).

إلا أن البرزاني يصعب عليه منافسة حزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله أو جلان الذي يتمتع بنفوذ قديم وقوى في الشمال السوري بحكم العلاقات القبلية بين أكراد سوريا وتركيا وكذلك بسبب تواجد حزب العمال فترة طويلة في سوريا قبل أن تطلب منه الحكومة السورية الخروج بعد حدوث الأزمة بين سوريا وتركيا بسبب وجود عبد الله أو جلان سنة 1998، مع أن تركيا دخلت على الخط وقامت بدعم المجلس الوطني الكردستاني السوري من خلال مسعود البرزاني لكي يقف في وجه الاتحاد الوطني الكردستاني السوري المدعوم من حزب أوجلان وجلال الطالباني.

تركيا:

تركيا دولة جارة لسوريا وتربطها بها حدود برية طويلة وعلاقات متينة رسميا وشعبيا واقتصاديا وسوريا دولة مهمة بالنسبة لتركيا للأسباب السالفة الذكر وكذلك وجود جزء من الكرد في المناطق الحدودية بين الدولتين والذين ينتمون لنفس القومية الكردية وبعضهم ينتمي لنفس القبائل وعدد كبير من أكراد سوريا هم في الأصل مهاجرين من تركيا في فترات سابقة.

والأمن القومي التركي مرتبط في ذلك بالأمن القومي السوري وتركيا تدخلت في سوريا مبكرا في بدايات ما يسمى الثورة السورية وكانت هناك عدة لقاءات على مستوى رفيع من الحكومة السورية لحل الأزمة ويعتقد أن أهم أسباب التدخل التركي هو الحيلولة دون امتلاك أكراد سوريا للقوة التي تمكنهم من المطالبة بحكم ذاتي أو الانفصال عن الدولة السورية وتكوين دولة مع كردستان العراق مما يسبب قلقا للجانب التركي ويحفز أكراد تركيا لمطالبات مماثلة، وكذلك من الأسباب التي دعت سوريا أن هناك قسما كبيرا من أحزاب المعارضة السورية تحمل نفس التوجه السياسي والديني لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا.

وتعتبر تركيا من أهم اللاعبين الدوليين في سوريا حيث فتحت أراضيها لاستقبال المعارضة والجيش الحر ودعمتهم سياسيا وعسكريا وكذلك فتحت أراضيها لاستقبال النازحين السوريين، وفي الفترة الأخيرة تدخلت تركيا عسكريا بقوات على الأرض في الشمال السوري وهي بذلك تحقق هدفين الأول وهو المشاركة في الحرب على تنظيم الدولة وثانيهما كبح جماح القوات الكردية السورية وخلق توازن قوي في مناطق شمال سوريا التي يقع قسم كبير منها تحت سيطرة أكراد سوريا.

وتعتبر تركيا أن الحيلولة دون قيام حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بإنشاء كيان كردي في شمال سوريا هو جزء من الأمن القومي التركي، حيث تعتبر تركيا أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني العدو الأول لتركيا.

(ويقول المفكر عدنان أبوعودة: أن تركيا تعاني من مشاكل متعددة فهي ضد النظام السوري الذي حرك الأكراد ضدها وهم العدو الأول لتركيا ويقول أن هناك احتمال تحالف أكراد سوريا مع أكراد تركيا) (العزوني، 2016: 198).

إيران:

إيران دولة حليفة لسوريا من فترة ليست بالقريبة ومن مصلحتها استمرار الحكومة الحالية وحكم حزب البعث لسوريا وكذلك تعتبر سوريا امتداد للنفوذ الإيراني في المنطقة، حيث لا يخفى على أحد علاقات إيران بالعراق بعد سنة 2003، وكذلك العلاقات الاستراتيجية التي تربطها بحزب الله في لبنان وتمثل سوريا نقطة الوصل وسوريا حليف استراتيجي لإيران وهناك تناغم كبير في سياسة الدولتين على الصعيد الدولي والإقليمي، وكذلك من أسباب الدعم الإيراني هو وجود نظام سياسي على رأسه الرئيس بشار الأسد الذي ينتمي للطائفة العلوية وهي قريبة من المذهب الشعبي.

يقول الخبير السياسي د. كامل أبو جابر (فيما يتعلق بإيران قال: إنها تهدف إلى المحافظة على النظام العلوي وأن تبقى ذات نفوذ في العراق وسوريا ولبنان)

(وقال المفكر عدنان أبوعودة: أن نشوء دولة دينية في المنطقة يزعج موسكو ودمشق ويدعوها لتوحيد المواقف لكن الحرج هو أن إيران الحليفة لهما هي دولة دينية موضحاً أن إيران تطرح نفسها دولة تحارب التغييرين لذلك فإنها تلتقي مع دمشق وموسكو في محاربة الوضع تحت اسم آخر) (العزوني، 2016: 193).

ولا تنفي الحكومة الإيرانية الدعم المالي والعسكري وإرسال قوات تقاتل على أرض سوريا إلى جانب الحكومة السورية وقوات حزب الله اللبناني الذي اعترف رئيسه حسن نصر الله في أكثر من مناسبة أن هناك قوات لحزب الله على الأرض السورية وأن سوريا تمثل خط الدفاع الأول عن لبنان وعن المقاومة اللبنانية.

الدول الخليجية:

اقتصرت دور الدول الخليجية على مساندة الدور التركي والدعم المادي والعمل على تسليح المعارضة والدول العربية صاحبة الدور في سوريا هي قطر، والامارات والسعودية وتراجع الدور القطري كثيرا لصالح الدور السعودي.

الولايات المتحدة الأمريكية:

تدير أمريكا الملف السوري من خلال الدول المتداخلة فيه ومن خلال مجلس الأمن بعد أن أوصلت الملف إلى مجلس الأمن وأصبحت تتحكم فيه أما بالنسبة للخلاف الروسي الأمريكي بخصوص سوريا فيقول المفكر عدنان أبو عودة:

(لا روسيا خائفة من أمريكا ولا أمريكا خائفة من روسيا لكن التخوف الأمريكي يكمن في قيام روسيا بتسهيل الطريق لإيران ويلحق الضرر بدول الخليج العربية نافية جدية ما يقال إن روسيا ستطرد إيران من سوريا) (العزوني، 2016: 195).

وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية وحدات حماية الشعب التركي لتي تمثل العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية بالسلح والمال بحجة مساعدتها في حرب تنظيم الدولة (داعش) ناهيك عن دعمها لبعض الأطراف السورية الأخرى.

روسيا:

تعتبر سوريا والتواجد بها مشروعا استراتيجيا بالنسبة لروسيا وللعلاقات المتينة بين البلدين منذ عهد الرئيس السابق حافظ الأسد وهي حليف استراتيجي لروسيا ومعظم تسليح الجيش السوري هو تسليح روسي، وكذلك وجود القاعدة البحرية في طرطوس السورية، وكذلك اكتشاف الغاز في مناطق شرق البحر المتوسط في سوريا وإسرائيل وغزة ولبنان وهو السلعة التي تتحكم بإنتاجها

وتصديرها روسيا وكما يقول أسعد العزوني: (سوريا بالنسبة للروس لها أهميتها بذاتها بمعزل عما يجري من تنافس روسي - غربي في شرق أوروبا ووسطها وروسيا كقوة دولية لا إقليمية بحاجة لنقاط ارتكاز حول العالم لا سيما في الشرق الأوسط لأسباب جيوسراتيجية واقتصادية وثم وثقافية، كما أن روسيا تطمح من خلال سوريا أن تشارك الأمريكي في إدارة توازنات المنطقة وحجز مقعدا على طاولة الإقليم التي تحضرها أبرز قوى الطاقة حول العالم (النفط والغاز) الطاقة هي الجوهر

يهدف التدخل الروسي بحسب عدة مسئولين أمريكيين نقلا عن (السي إن إن CNN) إلى جعل روسيا القوة التي تضبط أجندة الأزمة السورية من خلال الميدان هذا الضبط هدفه خلق ظروف ملائمة لتسوية سياسية تضمن المصالح الروسية في المنطقة في حده الأقصى.
(العزوني، 2016: 114).

إسرائيل:

لقد تعود العالم أن يرى الأدرع الإسرائيلية الطويلة تتدخل سرا في كل الساحات وتعبث بالأمن القومي للدول الصديقة والعدوة فما بالك بسوريا الدولة العربية التي تقود محور الممانعة والتي تحتل إسرائيل جزء من أراضيها والتي تعتبر ثاني أكبر دولة عربية في جوارها بعد مصر، ولكن وتدل الاحداث إن إسرائيل ليست لها يد في إثارة موجة الربيع العربي في سوريا، ولكنه بعد أن بدأ فإن إسرائيل مثلها مثل القوى الإقليمية في المنطقة عملت وتعمل على الاستفادة منه وعدم وقوع الضرر بها وبمصالحها الآنية والاستراتيجية.

فقامت إسرائيل أكثر من مرة بقصف مواقع عسكرية للجيش السوري وهناك عدة تقارير تتحدث عن علاج جرحى المعارضة السورية في الجولان السوري المحتل، وكذلك في الداخل الإسرائيلي وتجسس وتعاون استخباراتي مع المعارضة في هذا الصدد يقول بنيامين نتنياهو: (وقفت على

مقره من الخط الفاصل حيث زرت مستشفى ميداني للجيش في هضبة الجولان، إذ ان هذا المستشفى لم يتم إنشاءه من أجل الإسرائيليين بل من أجل السوريين وقد عالج الإسرائيليين أكثر من ألف سوري مصاب رجال ونساء وكثير من الأطفال (سهيلا، 2014: 5).

وبالنسبة لموقف إسرائيل من أكراد سوريا فإن إسرائيل تتحاشى التدخل في شؤونهم وذلك حرصا على التحالف القديم مع تركيا وسعيًا لترميم علاقتها معها بعد الفتور الذي حصل بينهم بسبب اختلاف المواقف في أمور أخرى، بينما تشير جميع التقارير والمعلومات الى وجود تدخل في لبنان (ونستخلص أن الموقف الإسرائيلي بالنسبة للوضع الداخلي في سوريا ينطلق من حسابات إسرائيلية محضه لا علاقة لها بموقف أخلاقي أو إنساني على الاطلاق، حيث تريد الدولة العبرية الصهيونية استمرار دوامة العنف وتتمنى فشل كل الجهود الرامية للوصول إلى حلول توقف دوامة العنف.

المبحث الثالث

افاق الحل للمسألة الكردية في سوريا

مسألة اكراد سوريا ظهر الاهتمام العالمي بها حديثا بعد تفجر احداث الربيع العربي، وذلك نظرا لان الحكومات السورية المتعاقبة كانت تتعامل مع جميع مكونات الشعب السوري على قدم المساواة كما ورد سابقا في هذه الدراسة، فقد تولى بعض الاكراد مناصب عليا في الدولة السورية ووصلوا الى منصب رئيس الدولة ورئيس البرلمان، وسنتناول هنا الحلول التي لجأت لها اطراف الصراع ومنها الطرف الكردي في سوريا للمسألة.

الأحزاب الكردية السورية إبان الازمة السورية:

جاءت الحركة الاحتجاجية في سوريا في مارس سنة 2011 مفاجئة للأحزاب الكردية وأخذت وقتا ليس بالقصير لكي تتفاعل معها وتحاول تأطيرها فيما يخص الشارع الكردي السوري والمشاركة في الهياكل البنوية التي تأسست لاحقا.

بدأ العمل مبكرا من الأحزاب والشخصيات السورية المعارضة في تشكيل هيئة التنسيق الوطنية على قاعدة مشاركة الجميع بغض النظر عن التوجه والأيدلوجي بشرط معارضته للنظام السوري القائم، أثمرت الاتصالات فيما بين الأحزاب والتشكيلات السورية المعارضة عن تشكيل هيئة التنسيق السورية الوطنية في يونيو سنة 2011 حيث احتوت في بدايتها على طيفا كبيرا من الشخصيات والقوى المعارضة ولكن ليس جميع المعارضة انظمت تحتها حيث رفضت أحزاب إعلان دمشق المشاركة فيها وكذلك الأحزاب الإسلامية.

كما أدى تشكيل الهيئة إلى خلاف داخل الأحزاب الكردية واقتصر التمثيل الكردي على حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب يكي تي والحزب اليساري الكردي والحزب الديمقراطي الكردي السوري

والحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (الباري) وكذلك عدد من الشخصيات السياسية الكردية المستقلة وكان نشاط هيئة التنسيق ضعيفا ولا يرتقي إلى مستوى الحراك المتصاعد وهذا ما دعا بعض الأحزاب إلى الانسحاب من الهيئة، ومن هذه الأحزاب، الأحزاب الكردية ويعزون ذلك إلى عدم وضوح الموقف من المسألة الكردية في بيان تأسيس هيئة التنسيق الوطنية وكذلك ورود عبارة ان سورية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي) حيث يرفض الأكراد هذا التعبير ويعتبرون أن سوريا بلد يضم العديد من القوميات.

وعقب الانسحابات الكردية أصبحت تظهر العديد من الجمل والشعارات ذات النزعة الانفصالية مثل كردستان الغربية - العرب في كردستان الغربية والفدرالية.

وعند تأسيس المجلس الوطني السوري رفضت الأحزاب الكردية الانضمام إليه باستثناء بعض الأحزاب الصغيرة وشخصيات مستقلة.

وكان من أبرز أسباب الرفض هو رفع شعار إسقاط النظام من طرف الأحزاب المعارضة العربية أثناء التظاهرات حيث لا ترغب غالبية الأحزاب الكردية استعداد الحكومة السورية بشكل كامل، وكذلك دعم تركيا لطرف معين من المعارضة السورية وإقامتها لمخيمات للاجئين أثارت مخاوف لدى الأحزاب الكردية من تدخل تركي يضر بمصالحهم بالإضافة إلى بدء ظهور ملامح عسكرية الاحتجاجات.

كل هذه الأحداث جعلت من الأحزاب الكردية تعزف عن الانخراط في المجلس الوطني السوري وتسعى إلى تأسيس جسم يوحد الطيف الكردي في موقف واحد وإنضاج موقف موحد فتمت الدعوة إلى المؤتمر الوطني الكردي في مدينة القامشلي في أكتوبر سنة 2011 وحضر العديد من التكتلات الحزبية الكردية والشخصيات السياسية المستقلة وكذلك مجموعات من الشباب وغاب عنه مجموعة من الأحزاب الكردية.

وخرج المؤتمر ببيان أكد على أن حل الأزمة السورية يكمن في تغيير النظام السياسي وتفكيك بنيته السياسية والأمنية والتحول إلى دولة المواطنة مستقرا على المطالبة بإسقاط النظام.

وأكد البيان على أن الشعب الكردي يعيش على أرضه التاريخية ويشكل جزء من النسيج المجتمعي والوطني التاريخي لسورية وهذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه إضافة إلى إيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد ويجري التأكيد هنا على مفهوم القومية الكردية على الرغم من الحساسية لمفهوم القومية العربية قومية الأكثرية في الدولة) (فريق باحثين، 2013: 129).

ويبدأ التناقض عند الكرد في تعاطيهم مع المجتمع السوري من هذه النقطة إذ كيف يرفضون القومية العربية ويصرون على الاعتراف بالقومية الكردية ولا يتوقف التناقض على ذلك فقط إذ يعتبرون الكرد شعبا وكذلك مكونا من مكونات الشعب السوري ويطالبون بالاعتراف بأن الشعب الكردي يقيم على أرضه التاريخية وهذا يؤدي إلى كردنة الأرض، واعتبار العرب المقيمين في هذه الأرض ضيوفا أو غاصبين وهذا الطرح في هذا البيان يوحى بمطالب انفصالية ويتجاوز اللامركزية، وجاء في البيان أيضا أنه يجب الاعتراف بالحراك الشبابي الكردي وهذا يعطي إحياء بأن الأحزاب الكردية تسعى للحاق بالحراك الشبابي الكردي واحتوائه وتوجيهه في صالحها.

وبدأت الأحزاب في تنظيم المظاهرات معتمدة على الشباب والشارع الكردي ففي يوم الجمعة 10 أكتوبر سنة 2011 تبنى المؤتمر الوطني الكردي شعار مظاهرة تلك الجمعة وأطلق عليها المؤتمر الكردي يمثلني وتوالت المظاهرة التي تنطلق يوم الجمعة تحت رعاية الأحزاب في تنافس محموم على كسب ود قادة المجموعات الشبابية المستقلين وتحفيزهم على الانضمام للأحزاب والمؤتمر الوطني الكردي.

وكان من نتائج تأسيس المؤتمر الوطني الكردي انفتاح الأطراف الخارجية على الأكراد بعد توحيد الكثير من الأحزاب والشخصيات في العمل تحت المؤتمر الوطني الكردي ومنها جامعة الدول العربية حيث التقى الأمين العام للجامعة وفدا يمثلهم لإشراكهم في العمل على إنجاح المبادرة العربية للانتقال السلمي للسلطة في سورية.

وكذلك حاول مسعود البرزاني رئيس حكومة كردستان العراق الاستفادة من المجلس الوطني الكردي ودعا إلى مؤتمر أربيل في يناير سنة 2012 وشارك في المؤتمر ممثلو الأحزاب وشخصيات كردية سورية وكان من نتائجه بيان بدعم المجلس الوطني الكردي المنبثق عن المؤتمر الوطني الكردي الذي عقد في القامشلي واعتباره ممثلاً لمعظم الأكراد في سوريا - وأيضاً دفع العديد من الأحزاب بعناصرها للتدريب على السلاح والتدريب على إدارة المناطق أمنياً وسياسياً والاستعداد القادم المجهول الذي ربما يحمل تفككا للدولة السورية فيجد الأكراد أنفسهم مستعدين لإدارة مناطقهم.

وكان من نتائج مؤتمر أربيل والضغطات التي مارسها مسعود البرزاني انضمام العديد من الأحزاب والشخصيات التي لم تحظر المؤتمر إلى المجلس الوطني الكردي السوري وأيضاً توقيع اتفاق بين الأطراف الكردية الموالية لحزب العمال الكردستاني والأحزاب الموالية لمسعود البرزاني على اقتسام إدارة المناطق الكردية التي ينسحب منها الجيش السوري والحكومة السورية.

ودعا مسعود البرزاني الأطراف الكردية إلى توقيع إتفاق أربيل الثاني الذي تم فيه تشكيل الهيئة الكردية العليا. والتي تكون مقسمة بين المجلس الوطني الكردي ومجلس الشعب القريب من حزب العمال، وذلك لوقف الأعمال العدائية بين الطرفين ووقف عمليات اختطاف الناشطين ضد النظام وكذلك الاتفاق على شكل التنظيم الإداري والسياسي والعسكري لمناطقهم ومن هنا بدأت الحركة الكردية تأخذ شكل الإقليم أو شبه الإقليم. حيث صارت لهم تنظيمات سياسية موحدة وكذلك بداية

السيطرة على الأرض مع انسحاب الجيش والإدارة السورية المركزية بسبب تقادم الأوضاع في مناطق أخرى وضرورة نشر الجيش في مناطق التوتر الأخرى بعد الهدوء الذي فرضته الأحزاب الكردية في مناطق تواجد الأكراد وبعد أن استطاعت التحكم في توجهات الشارع الكردي من خلال انضمام الشباب النشط في الأحزاب والتنظيمات العسكرية والمدنية وبدأ الأكراد في الابتعاد عن المشاركة في فعاليات الأحداث التي تقوم بها المعارضة في سوريا وحتى مشاركاتهم في المؤتمرات الدولية والسورية المعارضة كانوا دائما يختلفون مع أقرانهم الأحزاب العربية والقومية الأخرى وغالبا ما ينسحبون من الاجتماعات واللقاءات ووقف الأكراد موقف الممسك بالعصا من المنتصف فهم لم يفلتوا يدهم من الحكومة السورية بشكل نهائي ولم يخرطوا بشكل كامل في أحداث الربيع العربي في سوريا وما نتج عنها من فعاليات وتشكيلات سياسية.

الإدارة الذاتية لمناطق تواجد الأكراد شمال سوريا مدنيا وعسكرياً:

جاء انسحاب موظفي الإدارات الحكومية السورية من مناطق تواجد الأكراد بعد انسحاب القوات الأمنية والعسكرية من المنطقة تحت ضغط اشتداد المعارك في حمص وحما ودرعا وحاجة المعارك لمزيد من القوات فرأت الحكومة السورية الانسحاب من مناطق شمال سوريا لأنها لا يوجد بها توتر أمني كبير، فكان لزاما على الأحزاب الموجودة بالمنطقة تشكيل إدارة ذاتية لإدارة حياة الناس في هذه المناطق ولكن ما جعل السيطرة في هذه الإدارة للأحزاب الكردية فرضت سيطرتها على المنطقة عسكريا وأمنيا وصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ينادي بإقليم مستقل للأكراد وذلك بعد توفر السيطرة على الأرض مع وجود جيش تمثله وحدات الحماية ووجود سلطة، وهي الإدارة الذاتية، ولكن من غير الثابت أن الأكراد يشكلون أغلبية سكان هذه المناطق وهناك من يقول أن الأكراد هم أقلية في محافظة الحسكة التي يدعي الأكراد أنها محافظة كردية.

(والواقع ان الأكراد أقلية في محافظة الحسكة حيث تبلغ نسبة الأكراد ما بين 25-30% من سكان محافظة الحسكة، هذه النسبة وكما سببين هي ليست مجرد تخمينات أو ادعاءات كتلك التي تطلقها الأحزاب الكردية منذ بداية الثورة مدعية بان منطقة الجزيرة هي مناطق ذات أغلبية كردية أو مناطق كردستانية لدرجة أن بعض وسائل الأعلام بدأت تكرر هذا الادعاء وتتداوله في نشرات أخبارها وتقاريرها دون أدنى مبرر بل معتمدة على دراسة هامة اعتمدت عليها بشكل اساسي أساسي في يونيو سنة 2012.

ويجدر بنا التنبيه إلى أن محافظة الحسكة كانت تحمل في السابق اسم محافظة الجزيرة السورية. ومما زاد الجدل بخصوص إعلان الإدارة الذاتية في شمال سوريا هو غموض الهدف منها، فهناك من يرى أن الهدف هو الانفصال وتأسيس إقليم للكرد (كردستان سورية) وهناك من يرى أن الأمر لا يخرج عن كونه تمثيلية متفق عليها مسبقا بين الحكومة السورية وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وأن الهدف منها لا يتعدى تفويض الحزب بإدارة هذه المناطق وتقديم الخدمات إلى أن تنتهي الحرب.

وعلى العموم بغض النظر عن خلفية الأمر فإنه تم تشكيل مجلس من 82 عضوا يمثلون 35 حزبا ومنظمة لإدارة مناطق شمال سوريا التي انسحبت منها الحكومة السورية، وتستعمل هيئة التربية والتعليم والتابعة للإدارة الذاتية تكريد التعليم فقد طبعت كمية كبيرة من الكتب باللغة الكردية التي تشمل حتى العرب والسريان المقيمين في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية بزعامة الأكراد وسط رفض من الحكومة السورية والمعارضة العربية وحتى استهجان الأحزاب غير المشتركة في الإدارة الذاتية كل ذلك يتم بفعل السيطرة العسكرية على الأرض التي تفرضها قوات وحدات حماية الشعب.

وتأسست وحدات حماية الشعب الكردي كما يقول البعض سنة 2004 على إثر أحداث القامشلي وبدأ عملها في الظهور للكيان بعد بداية أحداث الربيع العربي.

وتعد هذه الوحدات نفسها في تنظيمها الداخلي قوة مسلحة وطنية كرده مرتبطة بأي قوة سياسية خاضعة لقرارات الهيئة الكردية العليا وتقول أنها تقاتل من أجل حرية الشعب السوري والوقوف ضد أي تدخل خارجي أو داخلي.

وتسمى الوحدات محليا (الأبوجية أو البككة) وهي ثلاث سرايا أو وحدات وحدات المقاومة وقوات المعترفة ووحدات المحلية وتنتشر في منطقة الجزيرة وعفرين وعين العرب وتلقّت القوات تدريباتها على أيدي مدربين تابعين لحزب العمال الكردستاني التركي ويصل تعداد هذه القوات حوالي 65 ألف مقاتل وتتلقى الدعم من قوات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة ويتلقى أفرادها مرتباتهم من إيراد الضرائب الذي تفرضه على المناطق الكردية، ونظم القوات في صفوفها عربا وكلدان وأشوريين (المصدر: الجزيرة وشبكة الانترنت: 9-10-2014).

ودخلت قوات الحماية في معارك الجيش السوري الحكومي، مما دفعها للخروج وترك مناطقها لقوات الحماية ثم بعد ذلك أنبرت قوات الحماية لقتال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة، ومما يؤخذ على هذه القوات أنها تمنع المعارضة من قتال القوات الحكومية انطلاقا من مناطق سيطرتها مما يزيد الشكوك بتحالفها مع النظام السياسي الحاكم في سوريا وهي متحالفة أيضا ومدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية.

الخيارات المتاحة للأكراد:

الأكراد يقفون في مفترق الطرق والمواقف الرمادية لم تعد تفيد سوريا مزدحمة على الأرض وفي السماء، على الأرض قوات من كل بلد وجنسية وفي السماء طائرات من كل القارات وعلى الأكراد ترك منتصف العصا والإمساك بها من أحد الأطراف حتى يكون لهم مكان على الأرض

فهم اليوم متهمون من المعارضة السورية بالعمل مع الحكومة لمصالحهم الخاصة في مناطقهم ويتهمون كذلك بممارسة الابتزاز مع كل الأطراف فلم تفرز الحرب رابحها حتى اليوم غير الأكراد وقد استفاد حزبهم الأكبر (حزب الاتحاد الديمقراطي من انسحاب القوات السورية والسلطة السورية من مناطقهم بناء على اتفاقات أو تفاهات ضمنية.

لقد باشر الاكراد بناء سيطرتهم وإدارتهم في الجزيرة السورية (الحسكة) وصولاً إلى أرياف حلب لقد استعمل الأكراد لعبة الحياد الإيجابي بداية الحرب فقاتلوا حيث شاءوا واستفادوا من دعم الجيش الحكومي السوري في أماكن يعينها مثلاً رأس العين في سنة 2012 وكذلك صنفوا أحزابهم ضمن المعارضة.

وكان حزب الاتحاد الديمقراطي ووحداته العسكرية المدعومة من حزب العمال الكردستاني منفتحين على الجميع بما فيهم دمشق وأنقرة في مراحل معينة. كما استفادوا من الغطاء الجوي الروسي للاستيلاء على مزيداً من الأرض لكي تتمدد سيطرتهم في الشمال السوري، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل ربط طائراتها بوحدات حماية الشعب على الأرض، وبالرغم من تأكيدهم المستمر أنهم يتعاونون مع كل من يقاتل تنظيم الدولة (داعش) ولكن هذه الحجة لن تدوم طويلاً والمؤشرات اليوم لا تساعد على استمرار هذه السياسة.

فالمعركة اليوم لا تعطي لأكراد سوريا مجالاً لتوزيع ضباط في غرفة عمليات أربيل (غرفة قوات التحالف) وضباط آخرين للتنسيق مع قوات الجيش السوري والروسي.

ولكن للأكراد مبرراتهم التي يسوقونها في عدم الانخراط في جانب المعارض بكل قوته حيث قال نواف خليل مدير المركز الكردي للدراسات أن المشكلة مع المعارضة السورية أنهم لا يريدون الاكراد ندا لهم وكذلك تحالف المعارضة مع العدو الأول للأكراد وهي تركيا وركنوا إليها.

والأكراد يخشون من أن يكون لتركيا في سوريا نفس النفوذ الذي تفتتح به إيران في العراق وهذا يؤدي إلى وأد كل طموحات الأكراد في الاعتراف بحقوقهم أو حق تقرير مصيرهم على أقل تقرير لأن تركيا تخشى من أن يكون للأكراد في سوريا شأن فتنتقل العدوى لأكراد تركيا وخاصة أن هناك علاقة تاريخية بين أكراد الدولتين بخلاف أكراد العراق وإيران

العلاقة مع الحكومة السورية:

منذ بداية الأحداث في سوريا مطلع سنة 2011 لم تنقطع العلاقة بين الحكومة والاكرد فكانت تتراجع احيانا وتتعمق احيانا اخرى وتسير حسب مصلحة كل طرف وحاجته للطرف الاخر وما يقدمه له من تنازلات.

حسب ما رشح في هذا الإطار فإن وفدا كرديا رفيع المستوى زار دمشق بعد التدخل الروسي في سوريا للتباحث في المشاركة في عمليات برية مشتركة مع الجيش السوري بغطاء جوي روتيني وبحسب ما رشح من معلومات فإن المداولات بين ممثلين عن الجيش ووحدات حماية الشعب التي يطلع عليها الروس إلى إشراك الأكراد في العمليات شرق البلاد.

وأكدت المصادر أن وفدا كرديا زار اللاذقية لمناقشة الضباط الروس شكل التعاون ويدفع الروس بالتنسيق مع الدولة السورية نحو تشكيل لجنة مشتركة من الأطراف الثلاثة (الروسي - الحكومة - الأكراد).

تبدي دمشق انفتاحا تجاه الخطوط الكردية المستجدة على الرغم من النكسات السابقة إذ أظهرت القيادات الكردية مرونة كبيرة في مدينة الحسكة ممثلة بانسحابهم من بعض شوارع المدينة بعد انتشارهم فيها عقب طرد داعش والانسحاب أيضا من بعض الانتشار العسكري وفتح طريق رئيس للجيش يسهل الوصول إلى فوج كوكب 12 كم شرق المدينة (العزوني، 2016: 183).

وأعلن الأكراد في بداية الأحداث أنهم يقفون مع من يعمل معهم على تحصيل حقوقهم وهذا يعطي مؤشر على أن الأكراد بالرغم من إعلانهم الانضمام للمعارضة إلا أنهم لا مانع لديهم من

بقاء الرئيس الأسد في السلطة إذا أعطاهم حقوقهم (فذكر نواف خليل مدير المركز الكردي للدراسات، بأن الأكراد يتطلعون إلى دولة علمانية مدنية فدرالية وبأن جميع الأحزاب الكردية لا تخرج عن هذا الطرح والمعارضة السورية تطرح سورية دولة مدنية ديمقراطية)، موحدة وهذا لا يلبى طموح الأكراد فنجدهم يميلون إلى استمرار التواصل مع الحكومة السورية لأنها الأقرب إلى تحقيق الطموح الكردي المعلن.

ويرى الباحث من خلال ما ورد في هذا الفصل أن الأكراد في سوريا لا يتجاوز عددهم في كل الأحوال 2 مليون نسمة أي أقل من 10% من تعداد الشعب السوري ومعظم هذا العدد جاء لسوريا بعد الثورات والانتفاضات وحملات التهجير التي شهدتها تركيا خلال القرن العشرين، ومع ذلك لا يشكلون أكثرية في مناطقهم التي يتواجدون بها، وأن سبب نفوذهم اليوم هو امتلاكهم للقوة العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وعدم اصطدامهم بالقوات الحكومية السورية وكذلك اعتبار أنفسهم ضمن المعارضة وتحالفهم مع أمريكا وروسيا ضد داعش هو الذي وفر لهم الدعم العسكري وتحالفهم مع أكراد العراق وتركيا وفر لهم الدعم اللوجستي والمالي.

وهذا الوضع لن يعطيهم نفوذا دائما ومستمر مستقبلا في الشمال السوري لأنهم لا يشكلون أغلبية في مناطق تواجدهم.

الفصل الخامس

الخاتمة

والنتائج

والتوصيات

اولاً: خاتمة الدراسة

سعت هذه الدراسة الى الإجابة على الفرضيات التي طرحناها في المقدمة وطرح المشكلة الكردية في سوريا والوقوف على اسبابها وكيفية معالجتها من اجل صيانة التراب السوري.

حيث قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول والفصول إلى مباحث، فخصصنا الفصل الأول لدراسة تاريخ الكرد في المنطقة وفي العالم ووضعهم السياسي والاقتصادي في دول جوار سوريا، إيران والعراق وتركيا ولبنان والأحزاب السياسية الكردية في هذه الدول.

وفي الفصل الثاني امكانية قيام دولة كردية قانونياً من خلال دراسة تجربة جمهورية مهباد والتدخل الدولي في المسألة الكردية في عمومها وكذلك موقف اسرائيل من القضية الكردية.

اما الفصل الثالث تم تقسيمه إلى خمسة مباحث وتم تخصيصه للإجابة عن أسئلة الدراسة التي تساءلت عن تأثير أحداث الربيع العربي على تطورات المسألة الكردية بشكل عام وأكراد سوريا بشكل خاص وكيفية تعامل الأكراد في سوريا مع الربيع العربي وطبيعة علاقتهم بنظام الحكم وأهداف الأكراد ومطالبهم وما تحقق منها وآفاق الحل للمسألة الكردية. وتحققت فرضية الدراسة حول توسع مطالب الأكراد وازديادها مع أحداث الربيع العربي في سوريا وتسلط الضوء على قضيتهم.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي في سرد وتحليل الأحداث التي عاشها ويعيشها الأكراد عموماً وأكراد سوريا خصوصاً وكذلك منهج صنع القرار وكيفية اتخاذ الاحزاب السورية لقراراتها من خلال تعاملها مع أطراف الحرب في سورية وكذلك مع النظام السوري الحاكم ومدى استفادتهم من إدارة الأزمة.

ثانياً: نتائج الدراسة

لقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج:

1- أن الأكراد قومية مستقلة في تركيبة شعبها سابقة على ظهور الاسلام مثلها مثل غيرها من القوميات.

2- أن الأكراد يتواجدون عبر التاريخ في المنطقة الممتدة بين جنوب تركيا إلى شمال العراق إلى شمال شرق سوريا إلى غرب إيران. وينتشرون كأفراد ي مدن وعواصم هذه الدول الأربعة خصوصاً ودول العالم عموماً.

3- يدين حوالي 80% من الأكراد بالدين الإسلامي ويتعبدون الله على المذهب السني عموماً وعلى الطرق الصوفية خصوصاً ويتكلمون لغتهم الكردية بالإضافة إلى لغة الدول التي يتواجدون بها وعددهم يتراوح بين 25 إلى 30 مليون نسمة.

4- شهد التاريخ الاسلامي الكثير من القادة والزعماء الأكراد الذين ساهموا في رفعة الإسلام ونشره في بقاع الأرض ومن أشهرهم القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي.

5- حاول الكرد إقامة حكم ذاتي والاستقلال بإقليمهم قبل قيام الدولة الحديثة في منطقة الشرق الأوسط.

6- إن من أسباب عدم تمكن الأكراد من الحصول على حقوقهم القومية كما يطالبون بها هو تفككهم وتشرذمهم وعدم وجود قيادة موحدة للكرد تجمعهم في الدول التي يعيشون بها.

7- أكراد سوريا عبر التاريخ كانوا جزءاً من النسيج السوري مندمجين في المجتمع السوري أسوة بمكونات الشعب السوري الأخرى، فكان منهم الرئيس والوزير والمدير والسفير فهم يختلفون

عن بقية أكراد دول الجوار ولم يكن هناك قضية واضحة لأكراد سوريا فيما عدا بعض المطالب الثقافية والتي استحدثت بعد الهجرات الأخيرة سنة 1995.

8- يتضح لنا من خلال الدراسة وطريقة تعامل المجتمع الدولي مع القضية الكردية أن دول العالم المتنفذة لن تغامر بعلاقتها مع دول الوجود الكردي وتسمح بإقامة دولة كردية مالم توافق الدول الأربعة على ذلك.

9- إن أكراد سوريا يعيشون في سوريا من عصر الدولة الأيوبية ولهم حي معروف في دمشق معروف بحي الكرد ولكن عددهم لا يتجاوز 10% من سكان سوريا ومعظم الكرد الموجودين اليوم جاءوا عبر هجرات من تركيا خلال القرن العشرين ويقوم معظمهم في محافظة الحسكة

10- إن الأكراد تعاملوا مع أحداث الربيع العربي في سوريا وشاركوا في فعالياتهم وحتى أكراد العراق وتركيا استخدموا أكراد سوريا كورقة لتحقيق مكاسبهم.

11- إن أكراد سوريا تعاملوا مع الحرب الأهلية السورية بطريقة مصلحية بمبدأ الكرد اولاد واستفادوا من كل الأطراف وتعاملوا مع الجميع.

12- انخرط الأكراد في المعارضة ظاهريا وتعاونوا مع الحكومة القائمة واستفادوا من أزمة النظام واستولوا على معظم محافظة الحسكة التي يزعمون أنهم أكثرية بها وحولوها إلى شبه إقليم مستقل.

13- فرضت الأحزاب الكردية الإدارة الذاتية تحت حكم أحزابهم وبرعاية قواتهم الخاصة (وحدات حماية النظام) وصارت لهم شبه دولة داخل الدولة.

14- استفاد الأكراد من وجود تنظيم الدولة وأعلنوا حربهم عليه وتعاونوا مع التحالف الدولي بقيادة أمريكا والتحالف الروسي السوري وتحصلوا على الأموال والسلاح والأرض تحت الغطاء الجوي العسكري.

15- يخشى الأكراد من توغل تركيا في سوريا فيكون لها نفس وضع إيران في العراق ويضيع حلمهم في تحقيق طموحهم القومي.

16- ارتفاع سقف مطالب الأكراد في سوريا فأصبحوا يطالبون بفدرالية سورية وحق تقرير المصير وذلك حسب تصريحات بعض قادتهم بعد أن كانت مطالبهم تقتصر على الاعتراف بحقوق ثقافية ومنح الجنسية لغير المجنسين وهذا المعلن ويعتقد الكثير أنهم صاروا يطمحون إلى إقامة دولة بالانضمام إلى كردستان العراق وحزب العمال الكردستاني في تركيا.

17- تدعم الولايات المتحدة الأمريكية قوات حماية الشعب الكردي ليس فقط بسبب حربها على تنظيم الدولة وإنما كذلك للضغط على تركيا وتحجيم دورها في المنطقة وجعلها دولة تابعة للسياسة الأمريكية

18- لم يستفيد الأكراد في الدول الثلاث تركيا، العراق، إيران بشكل مباشر من أحداث الربيع العربي بشكل مباشر وإنما استفادوا من الحراك الكردي في سوريا ونجحوا في توجيهه في اتجاه الحكم الذاتي وفي ابتزاز تركيا للحصول على بعض المكاسب السياسية

19- بالرغم من استحواذ الأحزاب الكردية على الأرض وامتلاكها السلاح إلا أن أكراد سوريا كشعب هم ضد ما تسعى إليه الأحزاب ومطالبتها بإقليم مستقل على غرار كردستان العراق أو الانضمام إلى دولة كردية تجمعهم مع أقاليم الجوار الكردي فالشعب الكردي منصهر ومندمج اجتماعيا مع بقية مكونات الشعب السوري ولا يوجد في سوريا تمييز على أساس العرق.

ثالثاً: توصيات الدراسة:

يقدم الباحث هذه التوصيات في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة وهي:

1- أن تتفق الدول الأربعة (إيران - العراق - تركيا - سوريا) على الجلوس فيما بينها والجلوس مع قادة الأكراد في المنطقة للوصول إلى حلول ترضي الجميع بدل إقفال الباب نهائياً وإنكار وجود مشكلة مما يدفع نحو التدخلات الخارجية واستغلال القضية الكردية.

2- أن تقوم الحكومة السورية وكذلك المعارضة بإشراك الأكراد في الحل ومعاملتهم كجزء من الشعب السوري وليس معاملة التابع والامتبع وأن يتم الاعتراف بحقوقهم الثقافية في إطار الدولة السورية.

3- قلة عدد الأكراد في سوريا وعدم وجود أغلبية عددية لهم في مناطق وجودهم وحدائهم وجود العدد الأكبر منهم في سوريا نتيجة للنزاع التركي الكردي وكذلك توزع الأكراد على مدن سوريا لن يسمح بإقامة إقليم فدرالي كردي أسوة بما حصل في العراق، بمعنى عدم وجود مقومات الإقليم، وعليه يجب عدم السماح بتغيير ديموغرافي (سكاني) للمنطقة لان هناك مؤشرات على عمل حزب العمال الكردستاني التركي على زيادة عدد الأكراد بسورية عن طريق تشجيع توطين اكراد تركيا بسورية.

4- أكراد سوريا لن يكون لهم إقليم فدرالي مادامت سوريا دولة موحدة أما في حالة تفكك سوريا إلى دويلات أو أقاليم فإن وجود إقليم كردي وارداً، وبناءً على ذلك يجب العمل على بقاء سوريا واحدة أرضاً وسيادة وشعباً.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

- 1- المفتى ، عبد العزيز، (2013) الامة الكردية بدون دولة، عمان، دار البيروني.
- 2- العزوني، أسعد علي.(2015) المأساة السورية الى أين، عمان، دار دجلة.
- 3- قاسم لو ، عبد الرحمن, (1999) كردستان ايران، دمشق، دار الشموس.
- 4- أبوخزام، ابراهيم.(2016)الصراع على سيادة العالم، الحيزة، المكتبة الأكاديمية.
- 5- العزوني، أسعد علي.(2015) داعش النشأة والتوظيف، عمان، دار دجلة.
- 6- محفوظ، عقيل سعد.(2013) الاكراد واللغة والسياسة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 7- بابان، نزنر.(2010) كردستان جنة الله وجحيم أمة، عمان، الدار الأهلية.
- 8- محمود، إبراهيم.(2007): القبيلة الضائعة: الأكراد في سوريا، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر.
- 9- خليل، أحمد محمود.(2010): سياحة في ذاكرة جبل الكرد، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع.
- 10- فريق باحثين.(2013): مسألة أكراد سورية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 11- سيداء، عبد الباسط. (2014): المسألة الكردية في سوريا، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.
- 12- الحمد، جواد.(2000): مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الشرق الأوسط.

- 13-الحاج، عزيز.(1984): القضية الكردية في العشرينيات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- 14-الدره، محمود.(1966): القضية الكردية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- 15-الفهداوي، خالد سليمان.(2006): القضية الكردية والحل المنشود، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع.
- 16-محمد، الطاهر محمد.(2008): القضية الكردية وحق تقرير المصير، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- 17-بدر الدين، صلاح. (1993): دفاعاً عن قضية عادلة، بيروت، بكيتي.
- 18-كيلة، سلامة.(2014): ثورة حقيقية منظور ماركسي للثورة السورية، رأس الخيمة، دار دارفور.
- 19-سري الدين، عابد العلي.(1997): دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية، بيروت، دار الفكر العربي للطباعة والنشر.
- 20-بدر الدين، صلاح.(1991): دفاعاً عن الحقيقة، دمشق، تنظيم أوروبا لحزب الاتحاد الشعب الكردي.
- 21-علو، سعيد خديره.(2007): العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية، عمان، دار دجلة.
- 22-عبد الرضا، ماجد.(1978): القضية الكردية نشؤها ومراحل تطورها، دورية الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم.
- 23-العثمان، عثمان (2012): استهداف سوريا في حسابات أطراف المؤامرة، دورية الأرض.
- 24-حوران، حامد.(2012): تقديرات إسرائيلية حول تركيا وسوريا، دورية الأرض.

- 25- فاروق، حجي.(2011): الاكراد وخطة التغيير السورية، دورية الآداب.
- 26- فاروق، حجي.(2012): الكرد جزء من الانتفاضة السورية ولكن، دورية الآداب.
- 27- حجاج، محمد فريد.(1995): الصراع في كردستان العراق، دورية الدفاع.
- 28- صافيناز، أحمد.(2015): المعارضة السورية وسياسات الحل الغائبة، دورية السياسة الدولية.
- 29- أبو عامر، عدنان.(2013): قراءه صهيونية في يوميات الثورة السورية، دورية البيان.
- 30- شوق، إسماعيل محمد.(1998): الاكراد وتوتر جديد، دورية الدفاع.

ثانيا: المراجع الانجليزية:

- 1- Jawad,saad(1980) Iraq 8the Kurdish question ,London .theca.
- 2- Balance, Edgar(1996),the Kurdish staggle ,London, Macmillan.
- 3- Hodgkin, Thomas(1982),Analonias and Palestine ,London , theca.
- 4- Settlement of the Kurdish problem in Irag(1970), Baghdad,ath-thawra.
- 5- Iraq: allaying turkyis fears over Kurdish ambitions ,(2005)
Amman, international.
- 6- Romano.David.2014.conflict.dernocratization and the kurds in the
middie east larky Iran and Irag and Syria Palgrave Macmillan new
york.
- 7- Gunter.michael.2014.out of now here the Kurds of Syria in peace
and war.hurst.london.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- 1- www.aljazeera.net.(مقال نزار، موقع الجزيرة نت:2013/10/9)
- 2- www.orient.net (تحقيق مهند الكاطع، أورينت نت: 2016/4/2)